العدد 10 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية تموز 2025
No. 10 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences July 2025
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

موقف تركيا من القضية الفلسطينية والصراع العربي- الاسرائيلي من عام 1948-1979.

الاستاذ الدكتور أحمد جاسم ابراهيم
مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية/جامعة بابل، العراق
الا Ahmed.alshammari3@uobabylon.edu.iq

الملخص

توقعت تركيا أن يقابل ولاءها للغرب بالمزيد من الدعم لسياستها الإقليمية مع جوارها الجغرافي إلاَّ أن متغيرات منتصف الستينات من القرن الماضي المتمثلة بتدهور العلاقات التركية مع الغرب وموقف الولايات المتحدة من صراع تركيا مع اليونان حول جزيرة قبرص شكل مبررات قوية للدبلوماسية التركية للعمل على تحسين علاقات تركيا مع البلدان العربية التي بدت واضحة منذ أواسط الستينات، وشجع العدوان الإسرائيلي وقيام حرب حزيران 1967 تركيا على اتخاذ مواقف متضامنة مع العرب، وأصبحت أكثر وضوحاً في السنوات اللاحقة، مما انعكس بدوره ايجابيا على العلاقات العربية التركية التي شهدت تطورات ملحوظة هيأتها أجواء مناسبة لجذب اكبر عدد من المؤيدين العرب للسياسة التركية تجاه القضية القبرصية، فضلا عن رغبة تركيا الملحة في توسيع تعاملها الاقتصادي والتجاري مع البلدان العربية، مما هيأ الفرصة لتركيا للتخلي عن سياستها السابقة تجاه البلدان العربية لاسيما مصر لكسر طوق العزلة الذي أحست به أثناء طرح القضية القبرصية في الامم المتحدة عام 1965، وعلى الرغم من عدم قناعة العرب بحدوث تغيير جذري في مواقف تركيا والحصول منها على دعم واضح وصريح في صراعهم ضد اسرائيل، ألا انهم حاولوا تحييد تركيا في حالة قيام حرب جديدة في المنطقة كما حصل عام 1967.

الكلمات المفتاحية: قضية فلسطين، الصراع، الغرب، اسرائيل،تركيا،لجنة التوفيق.

Türkiye's position on the Palestinian issue and the Arab-Israeli conflict since 1948

Professor Dr. Ahmed Jassim Ibrahim
Babylon Center for Civilizational and Historical Studies/University of Babylon, Iraq

Summary

Turkey expected its loyalty to the West to be met with increased support for its regional policy with its geographical neighborhood. However, the changes of the mid-1960s, represented by the deterioration of Turkish relations with the West and the United States' position on Turkey's conflict with Greece over the island of Cyprus, provided strong justification for Turkish diplomacy to work to improve Turkey's relations with Arab countries, which had been evident since the mid-1960s. The Israeli aggression and the outbreak of the June 1967 War encouraged Turkey to adopt positions of solidarity with the Arabs, and these positions became more pronounced in subsequent years. This, in turn, had a positive impact on Arab-Turkish relations, which witnessed notable developments, creating an environment conducive to attracting the largest number of Arab supporters of Turkish policy on the Cyprus issue. In addition, Turkey's urgent desire to expand its economic and trade relations with Arab countries provided an opportunity for Turkey to abandon its previous policy toward Arab countries, especially Egypt, and break the isolation it felt when the Cyprus issue was raised at the United Nations in 1965. Despite the Arabs' lack

of conviction that a radical change would occur in Türkiye's positions and obtain clear and explicit support from it in their struggle against Israel, but they tried to neutralize Türkiye in the event of a new war in the region, as happened in 1967.

Keywords: Palestine issue, conflict, West, Israel, Turkey, Conciliation Commission.

اولا: موقف تركيا من القضية الفلسطينية من عام 1948-1979 .

نظرت تركيا الى قضية فلسطين منذ قيام اسرائيل وحتى أواخر الستينيات من القرن الماضي على انها مجموعة لاجئين وعلى المجتمع الدولي مساعدتهم، وليس شعبا له حق تقرير مصيره ، يعني ان تركيا كانت ترى القضية مجرد قضية انسانية وأهملت جانبها السياسي.[1]

وكانت تركيا قد قررت عدم التدخل في قضية فلسطين التي لاتهمها مباشرة وصممت على اتباع سياسة توازي تماما تلك التي تتبعها بريطانيا، ويبدو ان هذا الموقف الى جانب الانفتاح على الغرب هو الذي سمح لتركيا لان تشترك في لجنة التوفيق الدولية عام 1948 الى جانب فرنسا والولايات المتحدة، بهدف ايجاد تسوية للقضية الفلسطينية وضمان حماية الاماكن المقدسة.[2]هذه اللجنة التي كان لها تاثيراتها الجانبية في دعم اسرائيل ، وانتقد المندوب السوفيتي في الجمعية العامة للامم المتحدة أعمالها ، غير ان تركيا عارضت الموقف السوفيتي هذا ، لانسياقها وراء الغرب وتبنيها للموقف الذي تقدم عليه الدول الغربية.[3]

تعاملت تركيا مع القضية الفلسطينية في أروقة الامم المتحدة باعتبارها قضية لاجئين، ففي الدورة العادية الخامسة ، اشتركت تركيا مع فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في تقديم مشروع قرار الى اللجنة السياسية الخاصة في 7 تشرين الثاني 1950 يطالب اعضاء الامم المتحدة بزيادة تبرعاتهم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين.[4] وفي آب 1952 ناقشت اللجنة الخاصة في الجمعية العامة المساعدات المتعلقة باللاجئين واثناء المناقشات ،أعرب مندوب تركيا عن انشغال بلاده بقضية اللاجئين ،مدللا على ذلك ، لما قدمته حكومته من مساعدات اليهم سواء عن طريق الوكالة أو عن طريق الصليب الاحمر التركي.[5]

واستمر الاتراك مشيدين بمواقفهم الانسانية من القضية الفلسطينية دون اعتبار للحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، هذا في ذات الوقت الذي كانت فيه علاقتهم تتطور باستمرار مع اسرائيل .[6] بعدها لوحظ وجود تبدل في الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية ، تجلى ذلك في تأثير تركيا لمشروع قرار عربي دعا في احدى فقراته الى الاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني. وفي عام 1969 صوتت الى جانب القرار 2546 ،الذي يدين انتهاكات حقوق الانسان في الاراضي المحتلة ، والطلب الى اسرائيل الكف عن إجراءاتها القمعية.[7] أثار هذا الاتجاه الجديد في السياسة التركية ازاء القضية الفلسطينية قلق اسرائيل ، غير ان الاتراك لم يأبهوا كثيرا بالاعتراضات الاسرائيلية .ومضوا مؤيدين قراري الجمعية العامة الصادرين

[1] كمال المنوفي،"تركيا والصراع العربي الاسرائيلي"،مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد23 تموز 1977،ص98.

[2] Year Book of united Nationals new york,21,sbt printing, 1950, printed in the U-SA,1948-1949,p.176.

نجدة فتحي صفوت،"موقف تركيا من القضية الفلسطينية"،مجلة المستقبل العربي، العدد 45 سنة 1982،ص92-93.

[3] Year Book of united Nationals new york,21,sbt printing, 1950, p.133.

[4] Ibid,p.324.

[5] Year Book of united Nationals new york,21,sbt printing, 1952, p.258.

[6] Yusksel Soylomez,Foreign policy of Tyrkey At the united natians Between the year 1966-1972…V-1,Ankar,1973,p.312.

[7] غسان العطية، مواقف الدول الاعضاء في الامم المتحدة من القضية الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية،جامعة بغداد،1977،ص24.

في تشرين الثاني 1970وفي 14 كانون الثاني 1971 ،واللذين طالبا في أحد بنودهما باحترام حقوق الفلسطينيين كشرط ضروري لاقامة سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط.[8] كما صوتوا على قرار الامم المتحدة بشأن فلسطين لصالح العرب ،فعلى سبيل المثال صوتت عام 1973 الى جانب القرار رقم 3092 ،الذي شجب خرق اسرائيل لاتفاقية جنيف الخاصة بالممارسات الاسرائيلية التي تعد انتهاكا لحقوق الانسان،[9]

والحقيقة اننا لايمكن ان نعزل هذا التطور في سياسة تركيا الخارجية أزاء قضية فلسطين عن ظروف داخلية وخارجية ضمت مختلف الجوانب فمن الناحية الداخلية،ضغط الرأي العام التركي على الحكومة ، والذي تولد نتيجة لخيبة الامل التي تعرضت لها تركيا بخصوص موقفها من المجلس الاوربي أو في السوق الاوربية المشتركة، فيما يخص تعامل دول أوربا معها،أو الضرائب المفروضة على الصادرات التركية أو مستورداتها ضمن محال السوق ،كذلك المعاملة السيئة التي يلاقيها اكثر من مليون عامل تركي يعملون في أوربا الغربية والدول الاسكندنافية ،حيث انعكست هذه الاحداث على سياسة تركيا تجاه قضايا الشرق الاوسط،[10] وهكذا كرست تركيا أهداف سياستها الخارجية بالاتجاه الذي يخدم مصلحتها الذاتية في اجتياز الضائقة المالية وتنمية اقتصادها المتدهور.

أما من الناحية الخارجية فيمكن القول ان استمرار تخاذل دول حلف الاطلسي عن تأييدهم لوجهة النظر التركية في القضية القبرصية، أدى الى استمرار الفتور بين تركيا والولايات المتحدة ، على أثر ذلك تزايد شعور الرأي العام التركي بأن التحالف الغربي لم يعد كافيا لضمان أمن تركيا مما ادى الى تصاعد التيار المعارض للوجود الامريكي في تركيا.[11] على ان هذه السياسة كانت محط انتقاد من قبل المتأثرين بالثقافة الغربية المؤيدين لاستمرار تركيا بالتوجه نحو الغرب والغالبية كانت مع توجه تركيا نحو بلدان العالم الثالث وكان من رواد هذا التوجه هم رؤساء الاحزاب اليمينية واليسارية الدينية على حد سواء.[12] وقد عمل الرأي العام الذي اشتدت معارضته لاسيما بعد حرب حزيران عام 1967، على مضايقة اليهود في تركيا وذلك في لصق المنشورات المعادية على واجهات محلاتهم ومنازلهم، الامر الذي استجابت له الحكومة التركية واتخذت مواقف تمثلت بالادانة لاسرائيل نتيجة لاحتلالها أراض جديدة.[13] وفي هذا الصدد ذكر الرئيس التركي جودت صوناي بموقف الحكومة التركية تجاه قضية فلسطين مشيرا بأن الشعب التركي يقف الى جانب الشعب العربي،[14] ولا شك في ان هذه الظروف التي مرت بها تركيا قد ترتب عليها تغيرا نوعيا في سياسة تركيا الخارجية لاسيما ازاء قضية فلسطين ، فدعت الحكومة التركية الى الحل السلمي للقضية في اطار قرارات الامم المتحدة على الرغم من الحالة السياسية غير المستقرة التي شهدتها الساحة السياسية التركية آنذاك.

بيد ان حكومة سليمان ديميريل هي الحكومة التركية التي اعترفت بحق الشعب الفلسطيني ودعت الى الحل السلمي المنوه عنه في اطار قرار مجلس الامن الدولي في 22 تشرين الثاني 1967 ووفقا لمشروع روجرز ايضا ، الا ان الحكومة التركية التي تلتها على اثر الانقلاب العسكري عام 1971 اعلنت على لسان وزير خارجيتها بانها تعتقد بالحل الذي يؤمن المنافع والحقوق المشروعة للاطراف المعنية، الا ان الامر الذي لاشك فيه ان الحكومة الجديدة اختلفت عن سابقتها فأصبحت تذكر الحقوق المشروعة

---

[8] كمال المنوفي،المصدر السابق،ص100.
[9] غسان العطيه، المصدر السابق،ص56.
[10] محمود علي الداوود،" تركيا والخليج العربي"، مجلة المنار، العدد13-14، 1984،ص22.
[11] حافظ حمدي،المشكلات العالمية المعاصرة،مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ،1966،ص481؛ أميرة الخربوطلي،المصدر السابق،ص207.
[12] وزارة الخارجية،معلومات أرشيفية لسنة 1970.
[13] شحاذه موسى ،علاقات اسرائيل مع دول العالم 1967-1970 ،مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية،بيروت،1971،ص371.
[14] جريدة الاهرام، العدد 29714 في 18 نيسان 1968،ص4.

للاطراف المعنية وهي بذلك تشير ضمنا ان لاسرائيل حقوقا مشروعة ايضا شأنها شأن الشعب الفلسطيني.[15] وبرغم هذا الموقف من قبل حكومة تركيا انذاك ، الا انها تأثرت الى حد ما بالرأي العام التركي، الذي ابرزت موقفه الممارسات الانسانية لاسرائيل في الاراضي المحتلة وحادث المسجد الاقصى الذي سنتناول البحث فيه فيما بعد.

أثار موقف تركيا الايجابي من قضية فلسطين لاسيما في مستهل السبعينات من القرن الماضي اسرائيل التي اخذت تثير المشاكل تجاه تركيا، وهناك ما يفيد بأن الاسرائيليين كانوا وراء الاضطرابات التي احدثها المتمردون الاكراد، حيث زودوهم بالاسلحة والعملاء والمساعدات المالية بهدف احداث مشاكل وعراقيل لحكومة أجويد، وهذا ينسجم مع فلسفة العقيدة الاسرائيلية التي تسعى الى خلق الانقسامات الكثيرة داخل الدول المجاورة وبالشكل الذي يساعد على اضعاف وتفتيت وحدتها الوطنية بنية اضعافها.[16] وهكذا بدأ الرأي العام التركي اكثر تفهما لقضية فلسطين بعد ان اتضحت له نوايا اسرائيل ، وبعد ان تحملت تركيا نتائج غير طيبة على اثر مواقفها السابقة من العرب عموما ولاسيما القضية الفلسطينية سواء على الصعيد الداخلي في الجوانب الاقتصادية والجوانب الاخرى، ان هذه الظروف غيرت من حسابات تركيا الامر الذي دفع بالقادة الاتراك الى التفكير بجدية اتجاه تنمية علاقاتهم مع الاقطار العربية، وظهرت آنذاك توجهات داخل تركيا تدعو الى تقليص التزاماتها مع الغرب واتخاذ مواقف اكثر جدية من صراعات المنطقة.[17]

ثانياً- تركيا ومنظمة التحرير الفلسطينية .

تعاملت تركيا مع القضية الفلسطينية حتى أواخر الستينيات باعتبارها قضية لاجئين، واستمر الاتراك يدعون بمواقفهم الانسانية من القضية الفلسطينية [(18)]، دون اعتبار للحقوق السياسية للشعب الفلسطيني [(19)] هذا في الوقت الذي كانت فيه علاقاتهم تتطور باستمرار مع اسرائيل حتى عام 1967[(20)]، الذي اخذ الموقف التركي بعده يتبدل تجاه القضية الفلسطينية، تجلى ذلك في كلمة وزير الخارجية التركي جاغليانكل

---

[15] وزارة الخارجية ، معلومات ارشيفية حول تركيا واسرائيل، حزيران 1972 ،ص1-3.

[16] سيفي تاشان، " السياسة التركية المعاصرة، الامكانيات والتعقيدات"،مجلة ميدل ايست ريبورت، U.S.A 1985/8/8 ، تعريب مركز البحوث والمعلومات ، بغداد 1985، ص19.

[17] ديفوباز وغلوسيزر، سياسات تركيا الامنية، دراسات ستراتيجية رقم 37، مؤسسة الابحاث العربية،بيروت،1981،ص27.

([18]) المنوفي، تركيا والصراع العربي- الاسرائيلي ، ص98؛
Füsun Demirci , Turkye – Ortadogu ckonomik işbirigi Potansiyeli , Ankara , 1992,S275.

([19]) كانت تركيا قد قررت عدم التدخل في قضية فلسطين التي لاتهمها مباشرة وصممت على اتباع سياسة توازي تماما تلك التي تتبعها بريطانيا، ولم يلمس أي موقف تركي يناهض أو يدين اسرائيل أو يستنكر اعتدائها عام 1948، بل ان توالي الهجرة اليهودية من تركيا إلى فلسطين في اعقاب اعتراف تركيا بالكيان الاسرائيلي كان له اثاره السلبية على الشعب الفلسطيني، وخدم اسرائيل في حروبها مع العرب، ويبدو ان هذا الموقف إلى جانب الانفتاح على الغرب هو الذي سمح لتركيا لان تشترك في لجنة التوفيق الدولية عام 1948 إلى جانب فرنسا والولايات المتحدة، بهدف ايجاد تسوية للقضية الفلسطينية وضمان حماية الاماكن المقدسة، هذه اللجنة التي كان لها تأثيراتها الجانبية في دعم اسرائيل، وقد انتقد المندوب السوفيتي في الجمعية العامة اعمالها، غير ان تركيا عارضت الموقف السوفيتي هذا، لانسياقها وراء الغرب وتبنيها للموقف الذي تقدم عليه الدول الغربية، ففي الدورة الخامسة، اشتركت تركيا مع فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة في تقديم مشروع قرار إلى اللجنة السياسية الخاصة في 7 تشرين الثاني 1950 يطالب اعضاء الامم المتحدة بزيادة تبرعاتهم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وفي اب 1952 ناقشت اللجنة الخاصة في الجمعية العامة المساعدات المتعلقة باللاجئين واثناء المناقشات اعرب مندوب تركيا عن انشغال بلاده بقضية اللاجئين، مدللا على ذلك لما قدمته حكومته من مساعدات اليهم سواء عن طريق الوكالة أو عن طريق الهلال الاحمر التركي. للتفاصيل ينظر:
Yearbook of the united Nations, New York, printing, 1950, printed in the U.S.A., 1948-1949, p. 176-333; Yearbook of the University Nations, New York, 1952, p. 258.

([20])Yuskesl soylemez, foreign policy of Turkey at the United Nations, Between the year 1966-1972, public interventions selected documents official communications, V. 1, Ankara, 1973, p. 312.

في الجمعية العامة في 22 حزيران 1967 الذي تطرق فيها إلى القدس واللاجئين فقال: "تقع الان مسؤولية جسيمة على كاهل الحكومة الاسرائيلية فعليها ان تتجنب احداث امر واقع، وعليها الا تحدث امرا واقعا في القدس بصفة خاصة، واود ان اذكر الحكومة الاسرائيلية هنا على وجه الخصوص بالرابطة القوية التي اظهرها الشعب التركي نحو الاماكن المقدسة في المدينة وعلى حكومة اسرائيل ان تطبق قرارات مجلس الامن الداعية إلى ضمان رفاهية وسلامة سكان المناطق التي تشهد عمليات عسكرية، وعلى جميع الاطراف ان تظهر احترامها لقرارات مجلس الامن الخاصة بوقف القتال"[21]. وفي اواخر حزيران 1967 قامت اسرائيل باصدار عدد من القرارات ألحقت بموجبها القدس الشرقية بالادارة الاسرائيلية بقصد جعلها جزءا من اسرائيل، وبناء على ذلك وافقت الجمعية العامة في 4 تموز من العام ذاته على مشروع قرار مقدم من باكستان ونال دعم تركيا وغينيا ومالي وايران، وهو القرار رقم 2253 الذي يؤكد على عدم نفاذ مفعول القرار الاسرائيلي بشأن القدس ويطلب منها التراجع عن قرارها بضم القدس الشرقية [22].

اما بالنسبة لمشاريع القرارات التي بحثت في الجمعية العامة ولم تحصل على الاغلبية اللازمة لاقرارها، فان تركيا قد صوتت بصفة عامة إلى جانب العرب[23]، وبهذا ابتعدت تركيا عن الدول الاوربية الغربية التي تتزعمها الولايات المتحدة وبريطانيا وأيدت الدول العربية وتعاونت مع الدول غير المنحازة، فتركيا صوتت إلى جانب العرب على مشروع قرار يطالب اسرائيل الانسحاب إلى حدود ما قبل حرب 1967، اما الولايات المتحدة والدول الغربية فقد صوتت ضد هذا المشروع[24].

كما لوحظ وجود تطور ايجابي تجاه قضية فلسطين من خلال تأثير تركيا لمشروع قرار عربي دعا في احدى فقراته إلى الاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني [25]. وكانت تركيا تبغي من وراء تأييدها للقضية الفلسطينية المقابل السياسي لتغيير موقف الدول العربية من القضية القبرصية بما يخدم مصلحة تركيا، بيد ان حكومة سليمان ديميرل هي الحكومة التركية التي اعترفت بحق الشعب الفلسطيني ودعت إلى الحل السلمي العادل المنوه عنه في قرار مجلس الامن الصادر في 22 تشرين الثاني 1967، لكون أن هذه الحكومة ذات توجهات اسلامية مع محاولتها الربط بين موقف تركيا من القضية الفلسطينية وبين موقف الدول العربية من قضية قبرص، واعلن ان القواعد العسكرية في تركيا لا يمكن ان تستخدمها الولايات المتحدة في الشرق الاوسط[26].

كذلك صوتت تركيا في عام 1969 إلى جانب القرار رقم 2546، الذي يدين انتهاكات حقوق الانسان في الاراضي المحتلة والطلب إلى اسرائيل الكف عن اجراءاتها القمعية [27]، اثار هذا الاتجاه الجديد في

([21]) الوثائق العربية لعام 1967، مركز الدراسات السياسية والادارة العامة، الجامعة الامريكية، بيروت، و484، ص675؛
Dişişleri Bakanligi Bülteni, op.cit., s. 57.

([22]) ينظر نص القرار في:
Yearbook of the United Nations, 1967, p. 221

([23]) منها القرار 2254 الذي نص على إدانة اسرائيل للتدابير التي اتخذتها لتغيير وضع مدينة القدس للتفاصيل حول تلك القرارات، ينظر: غسان العطية، مواقف الدول الاعضاء في الامم المتحدة من القضية الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1977، ص24-25؛ عائشة راتب، العلاقات الدولية، دار النهضة، القاهرة، 1968، ص273-289.

([24]) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة (22)، الملحق رقم 13 (A/67/13)، الامم المتحدة، نيويورك، ايلول 1971، ص10-16؛
Kürkçuoğlu, op.cit., s. 157.

([25]) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة (34)، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، الملحق رقم 35 (A/34/35)، الامم المتحدة، نيويورك، 1979، ص1.

([26])Cumhuriyet- Gazetsi, 16/1/1967, p. 4;

([27]) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة (30)، تقرير عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الملحق رقم (1) (A/10001) الامم المتحدة، نيويورك، 1975، ص18.

السياسة التركية ازاء قضية فلسطين قلق اسرائيل التي عملت على تحريك الجالية اليهودية في تركيا والتي تتمتع بنفوذ لاسيما في المجال الاقتصادي وتوجيه دعايتها لابراز أي نوع من الارتباط بين منظمة التحرير الفلسطينية [28]وبعض الحركات اليسارية المعارضة في تركيا بغية التأثير على موقف منظمة التحرير الفلسطينية هناك [29].

على الرغم من ذلك صوتت تركيا عام 1970 على جملة من القرارات منها القرار 2727 الذي يدعو اسرائيل إلى تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة والطلب من اللجنة الاستمرار في عملها [30]، كذلك صوتت إلى جانب القرار رقم 2949 الذي يعبر عن القلق لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي المحتلة [31].

ناشد مندوب تركيا في الامم المتحدة نوري ايدن، عام 1970 زيادة التبرعات التي تقدمها الحكومات والوكالات غير الحكومية إلى وكالة غوث اللاجئين وتغطية جزء من نفقات الوكالة من مخصصات الامم المتحدة، واضاف قائلا: "ان الاجيال القادمة لن تغفر لنا ترك هؤلاء اللاجئين دون طعام ومأوى"[32].

اتسم موقف تركيا تجاه المقاومة الفلسطينية العسكرية بالسلبية، لان تركيا تؤمن بأن نشاط المنظمات الفدائية ضد اسرائيل يؤدي إلى تصعيد الحرب في الشرق الاوسط، وقال في هذا الصدد الجنرال (قايهان صاغلام آر) احد قادة الجيش التركي البارزين: "ان الاتحاد السوفيتي الذي تحمل هزيمة العرب في 5 حزيران 1967 دون خجل، قد ملكوا قوة تضاهي قوة الولايات المتحدة في البحر الابيض المتوسط، وفي هذا الصدد يجب ان يكون موضوع السلام مدار البحث في الشرق الاوسط... ان السلام لا يمكن تحقيقه في الشرق الاوسط الا بعد القضاء على المنظمات الفدائية الفلسطينية، أو على الاقل تجريدهم من قوتهم. ويجب ان لا يغيب عن البال في هذا المجال بأن الاتحاد السوفيتي يدعم هذه المنظمات على اساس ان اسرائيل هي قاعدة ارتكاز للمخططات الغربية في الشرق الاوسط"[33].

عبر عن الرأي نفسه الدكتور احمد احسان كرملي النائب الاول لرئيس حزب العدالة التركي بالقول "ان بعض المنظمات الفدائية العربية ولاسيما منظمة فتح [34] تغذي الحركات الشيوعية في تركيا وتقوم بتدريبها، ان صفاء جو العلاقات بيننا وبين الدول العربية يتوقف بالدرجة الاولى على الحد من نشاط المنظمات الفدائية في داخل تركيا..."[35].

([28]) نشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 بموجب قرار صدر عن اجتماع قمة لجامعة الدول العربية في هذا العام عن طريق مصر والاردن وكان احمد الشقيري اول رئيس لها. كما ولدت خارج الأطر العربية الرسمية حركات المقاومة التي يطلق عليها الفعلية الحقيقية التي وجدت نفسها عرضة للملاحقة من معظم الانظمة العربية التي رأت فيها عامل اضطراب داخلي وطاقة كامنة لاستفزازات لافائدة منها لاسرائيل. لمزيد من المعلومات ينظر: الكيالي ، المصدر السابق ، ج2 ، ص39؛ فنكل وسيرمان ، المصدر السابق ، ص180.

([29]) الخربوطلي، المصدر السابق، ص213.

([30]) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة (34)، (رفض اسرائيل التعاون مع لجنة العشرين المنبثقة من الجمعية العامة في دورتها الثلاثين بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة)، الامم المتحدة، نيويورك، 1979، ص67؛

Distr, GENERAL, NAC, CONF-5/1979, p. 58.

([31]) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، المصدر نفسه، ص68-69؛ للمزيد من التفاصيل حول مواقف تركيا من قرارات الامم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية، ينظر: العطية، المصدر السابق، ص44-59.

([32]) صحيفة (الندوة) السعودية، العدد 3586 في 21 تشرين الثاني 1970؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة (24)، تقرير المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغليهم، الملحق رقم 14 (A/7, 14)، الامم المتحدة، نيويوك، 1972، ص7-10.

([33]) نقلا عن النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص368.

([34]) تعتبر منظمة (حركة) فتح كبرى منظمات المقاومة الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات وكانت من المنظمات أو الحركات المعتدلة الاتجاه، وكانت تدين العمليات لباقي المنظمات الفلسطينية ينظر: قرم، المصدر السابق، ص317.

([35]) نقلا عن النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص360.

بعد مقتل القنصل الاسرائيلي [36] في استانبول ادلى عثمان اولكاي وزير الخارجية التركي، بحديث إلى التلفزيون الاسرائيلي في 28 ايار 1971 معبرا عن وجهة النظر الرسمية من المقاومة الفلسطينية [37]، إذ قال: "ان الاسلحة التي وجدت في مخابئ ما يسمى جيش تحرير الشعب التركي واردة من اوربا الشرقية، وليست من الاتحاد السوفيتي... وليس هناك ثمة شك في ان الارهابيين الاتراك تلقوا تدريباتهم في معسكرات لارهابيين عرب، وقد بذلت تركيا مساعيها في هذا الصدد لدى البلاد التي توجد فيها هذه المعسكرات، ولكن حكومات هذه الدول أفادت بأنها لا تعلم شيئا عن هذا الموضوع.... ان الحكومة التركية لم يكن في وسعها ان تفعل اكثر مما فعلت لانقاذ حياة القنصل ابراهام الروم... ان العلاقات بين تركيا واسرائيل على مايرام واعتقد انها ستزداد في المستقبل، وانني لا اريد ان انتقد السياسة الاسرائيلية، والتي في استطاعتها ان تبدو اكثر مرونة في مناقشاتها مع جيرانها العرب..."[38].

ان هذه الدعاية ضد المنظمات الفدائية لاسيما منظمة فتح سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي في تركيا مصدرها الدعاية الاسرائيلية فيها بهدف تشويه سمعة الفدائيين داخل تركيا، وتحريض الاتراك على العرب وتوجيه دعايتها لابراز أي نوع من الارتباط بين منظمة التحرير الفلسطينية وبعض الحركات اليسارية المعارضة في تركيا بغية التأثير على موقف منظمة التحرير الفلسطينية هناك[39]، لاسيما إذا ما علمنا ان هناك العديد من الصحف التركية المهمة يسيطر عليها اليهود الموالين لاسرائيل منها صحيفة (حريت) التي تعد من اوسع الصحف التركية شهرة ونفوذا في السياسة الداخلية[40].

اتخذت وسائل الاعلام التركية ثلاثة مواقف متباينة من حركة المقاومة الفلسطينية، هي:

يبين الموقف الأول ان الفدائيين العرب جماعات ارهابية لايمكنها التأثير في اسرائيل لانها تقوم باعمال محدودة. وهذا الموقف رددته الصحافة الاسرائيلية وكذلك الصحافة الموالية لها، وقد عبر عنه الكاتب اليهودي التركي سامي كوهين بالقول: "ان نشاط الفدائيين المحدود لم يستطع ان يؤثر في خطة التنمية والتطوير في اسرائيل، فضلا عن ان المنظمات الفدائية لم تستطع إلى حد الان ان تخلق حركة مقاومة منظمة بين مليون عربي يعيشون في اسرائيل"[41].وكانت الصحف المعادية للعرب والموالية لاسرائيل تمثل هذا الاتجاه مجموعة صحف مؤسسة "حريت" وكذلك صحف (دنيا ، وعدالت وتصوير) فضلا عن الصحف الاسرائيلية الصادرة في استانبول مثل صحيفة (شالوم ، وجورنال دو اوريان ولاغازيت).[42]

([36]) عندما تحول اليسار التركي إلى الكفاح المسلح عام 1971 خطف اليساريون الاتراك القنصل الاسرائيلي في استانبول (ابراهام الروم) وقتلوه انتقاما لمظالم الكيان الاسرائيلي في فلسطين المحتلة، ثم قاموا باختطاف امريكيين من اعضاء السفارة الامريكية في انقرة. للتفاصيل ينظر: الداقوقي، المصدر السابق، ص37.

([37]) تطوع مئات من الشباب الاتراك من اليمينين واليساريين خلال عام 1971 ومابعده في المنظمات الفلسطينية المقاومة للاحتلال الاسرائيلي ليقاتلوا جنبا إلى جنب مع العرب، وكان على رأسهم الصحفي التركي المعروف جنكيز تشاندرا، الذي سيصبح بعد عام 1983 المستشار الاعلامي للرئيس التركي تورغت اوزال، للتفاصيل ينظر: الداقوقي، صورة العرب لدى الاتراك، ص74.

([38]) Ulman , OP.cit ., s.21 ; Public record office, fco 17/987, no. 2- 17 British Embassy Ankara,7-February, 1970;

احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ص 319 .

([39]) الخربوطلي، المصدر السابق، ص213.

([40]) تأسست هذه الصحيفة بعد قرار تقسيم فلسطين عام 1947، وهناك صحف اخرى موالية لليهود منها صحيفة (كون ايدن) وصحيفة (جمهوريت) التي اصبحت موالية لليهود بعد سيطرتهم عليها بعد عام 1972، كذلك صحيفة (طنين) التي كان يراس تحريرها حسين جاهد ياالشتين الذي يعد من اليهود المتشددين لخدمة الصهيونية، للمزيد ينظر: النعيمي، " يهود الدونمه دراسة اجتماعية سياسية" ، ص97-103؛ جعفر هادي حسن، فرقة الدونمة بين اليهود والاسلام، ط3، مؤسسة الفجر، بيروت- لبنان، 1988، ص129.

([41])Milliyet, 21 Aiear 1969, Bu bilig Örhin oğlu under transfce oldu, s. 557.

([42]) هناك صحف تركية تستنكر مواقف اسرائيل العدائية ضد العرب مثل صحف(جمهوريت ، اولوس ،وينى استانبول) كما ان هناك صحف اخرى ترى في الوجود الاسرائيلي خطر على تركيا مثل صحف (بوكون وصباح) وصحف تركية اخرى ترى في الوجود الاسرائيلي ركيزة للامبريالية وتمثل هذا الاتجاه الصحف اليسارية والتقدمية مثل (

اما اصحاب الموقف الثاني، فانهم ينظرون إلى الفدائيين مجاهدين عرب يسعون إلى تحرير ارضهم من براثن الصهيونية التي تشن حربا صليبية جديدة ضد المسلمين، لذلك فانهم عندما يتحدثون عن الفدائيين يقولون: "ان الفدائيين يعملون على تحرير ارض بلادهم، لانه ليس ثمة شيء طبيعي اكثر من ذلك بالنسبة إلى شعب اغتصبت حقوقه واستولى الغاصب على ارضه وشرد منها اهله وذويه"، ثم يدعو هؤلاء الصحفيين المسلمين الاتراك للدفاع عن اخوانهم العرب في الدين لحماية الاسلام والاماكن المقدسة في فلسطين[43]. كما قامت صحيفة ترجمان بنشر بعض المقالات المدافعة عن حق الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم[44]، بينما عد الكاتب التركي جواد رفعت اتليخان الوجود الاسرائيلي في فلسطين خطرا على الاسلام، وندد بجرائم اسرائيل الدموية ضد الفدائيين بالقول: "ان الدولة التي اسسها بنو اسرائيل في فلسطين بعد ارتكاب مختلف الجرائم البربرية والوحشية، وطرد مليون نسمة من العرب الابرياء من ديارهم وهدم بيوتهم وقتل الاف الابرياء منهم دون ذنب ارتكبوه، غير الدفاع عن ارضهم ووجودهم، ستبقى نقطة سوداء في التاريخ وعاراً ابدياً للبشرية"[45].

يرى اصحاب الرأي الثالث في الحركة الفدائية، حركة شعبية تحريرية وجزءا من حركات التحرير في العالم، تسعى للقضاء على الصهيونية بإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية في فلسطين المحتلة، لتكون وطنا امنا لليهود والمسيحيين والمسلمين على اختلاف دياناتهم [46]، وقال الصحفي التركي المعروف متين طوكر في هذا الصدد: "نظرا إلى هوية هذه الحركة الثورية، فانها اخذت تجتذب الشباب الثوري من الجنسيات المختلفة من امريكيين وكوريين وصينيين ويابانيين والمان واتراك، فضلا عن الشباب العربي"[47]. أضاف الكاتب التقدمي قايهان صاغلام إلى ذلك قائلا: "ان اساس قضية الشرق الاوسط ليس هو الصراع القائم بين العرب واليهود وانما بين الصهيونية المتحالفة مع الامبريالة الامريكية وعرب فلسطين الذين اغتصبت ديارهم، لان ازمة الشرق الاوسط تحمل سمات قضية استرداد وتحرير ارض سليبة هي فلسطين العربية"[48]. وعندما استشهد المناضل التركي فكرت اوزتيمار مع مجموعة ابو الاديب لدى اقتحامهم مركز الناحال الاسرائيلي في مستوطنة كفار نعتته معظم الصحف التقدمية التركية بطلاً [49].

وفي حديث للكاتب التقدمي الهان سلجوق عن اسرائيل ربيبة امريكا في المنطقة، قال فيه: "ان الصهيونية التي تمثل البنية الاقتصادية للامبريالية الامريكية تحاول تنفيذ سياستها في المنطقة، في حين لبست الامبريالية جبة الصهيونية السوداء من اجل توجيه الدول الاسلامية في المنطقة في صراعها مع اسرائيل"[50]، بينما ثمن الصحفي متين اوزبايراق نشاط الفدائيين قائلا: "ان انتصارات الفدائيين توازي انتصارات اسرائيل في حربها العداونية على العرب في الخامس من حزيران، لان هذه المنظمات الفدائية

نور ، تورك صولو آنت ، وداوريم) . للمزيد من المعلومات عن اتجاهات الصحافة التركية ينظر : كولوغلو ، المصدر السابق ، ص556 .

([43])Milliyet, s. 558.

([44])Refik sevki, in: Bugun, 20 Haziran 1988, Bubilgi orhin öğlu under- transfce oldu, s. 558.

([45]) معظم المقالات الصادرة في صحيفتي (بوكون) و(صباح) الصادرتين خلال الفترة (1967-1971) بأقلام الصحفيين صالح اوزجان ورفيق شوقي ومحمد شوكت وغيرهم. للتفاصيل: ينظر: الداقوقي، فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية، بغداد، 1987، ص172-175.

([46]) الداقوقي، فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية ، ص170.

([47]) أورهان كولوغلو ، العلاقات العربية التركية ، حوار مستقبلي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،بيروت ، 1995 ، ص558 .

([48])Ali Sirmen, in: Aksam, 1 fabraier 1968, Orhin oğlu transfce oldu, s. 558.

([49])Milliyet, 26 Abril 1969, orhin oğlu transfce oldu, s. 558.

([50])Yeni Istanbul, 9 Ağustos 1969, orhin oğlu transfce oldu, s. 559.

قد اتخذت شعار (الموت أو الحياة) دستورا لها، كما ان الحركة الفدائية الفلسطينية هي جزء من حركة التحرير العالمية ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية"[51].

شهدت اواخر الستينيات تصاعد فعاليات الارهاب في تركيا، ولم تستطع الحكومة التي تزعمها حزب العدالة السيطرة على العنف فتسبب في سقوطها في اذار 1971 بطلب من الجيش[52]. وشكت تركيا بأن الارهابين قد تلقوا الاسلحة والتدريب ووسائل الدعم الاخرى من معسكرات الفلسطينيين في سوريا والاردن ولبنان فضلا عن الطلبة الفلسطينيين الدارسين في تركيا قد تورطوا بطريقة أو باخرى بهذه النشاطات[53].

أعلنت تركيا بان معظم حالات الارهاب التي تواجهها مصدرها المنظمات الفلسطينية الموجودة في سوريا، لاسيما بعد ان قامت الاردن بغلق قواعد الفلسطينيين على اراضيها اواخر عام 1970[54]. وعقب اغتيال القنصل الاسرائيلي في استانبول في مايس 1971 اعلن رئيس الوزراء التركي هالوك بولكاين بانه بالرغم من عدم وجود دليل على اية علاقة ارتباط بين الارهابيين الاتراك وبين الدول العربية، لكنه من الواضح بان تلك المنظمات قد تدربت على يد منظمة فتح في سوريا [55].

ومما تجدر الاشارة اليه إن بعض اعضاء اتحاد الشباب الثوري الفدرالي التركي تلقى تدريبا عسكريا في معسكرات فتح في سوريا والاردن، واشتركوا في عمليات قتالية هناك. إذ اعتبر اليسار التركي المتطرف تنظيمات حرب العصابات الفلسطينية جزءا من النضال العالمي ضد الرأسمالية والامبريالية، ولاسيما ضد الولايات المتحدة واسرائيل[56].

إتهمت تركيا كل من منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا بالتعاون مع الارهابين الاتراك خلال مدة السبعينيات من القرن الماضي، واتضح ذلك من خلال احداث الاردن التي ادت إلى حدوث ازمة فعلية بين حكومة الاردن والمنظمات الفدائية الفلسطينية وذلك على اثر تاثر الفدائيين كثيرا لموافقة العرب التقدميين وعلى راسهم جمال عبد الناصر للخطة التصالحية والتي أيدتها تركيا من خلال تصريح وزير الخارجية التركي جاغليانكل بشان مشروع (روجرز)[57] بتاريخ 3. تموز .197 إذ قال: "ان الخطة

([51]) مجلة اليقظة الكويتية، العدد الصادر في 22 حزيران 1975 نقلا عن الداقوقي، فلسطين والصهيونية، المصدر السابق، ص559.

([52]) بوزر سلان ، المصدر السابق ، ص 87-88 .

([53])Syria under assad, domestic constraints and regional risks, edited by moshe ma'oz and avner yanin, croom helm, London, Sydney, in association with the gustav Heinemann institute of middle eastern studies, university of Haifa, p. 87.

([54]) شرابي ، المصدر السابق ، ص 282 ؛ رياض ، المصدر السابق ، المجلد الثاني ، ص 280-281 .

([55]) أحمد نوري النعيمي، العلاقات العربية- التركية، محاضرة القيت في كلية الدفاع الوطني، في 29 تشرين الاول 1985.

([56])Mehmet Salah, "The Turkish left in persectively", Khamsin, no. 11, without date, p. 93.

([57]) صرح وزير خارجية الولايات المتحدة (وليم روجرز) في 25 حزيران 1970 في التصريح الصحفي الخاص به ان الولايات المتحدة تسعى لتحقيق حالة من الوئام والصلح بين الاطراف المتنازعة في الشرق الاوسط وفق قرار مجلس الامن المرقم 242 وتضمن مشروع روجرز للسلام ما يلي:=

=

1-اعلان حالة وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل وانسحاب الاخيرة إلى الحدود الدولية بينهما.

2-اجراء مباحثات بين الاردن واسرائيل وبتوسط من قبل الامم المتحدة والتفاوض حول احترام سيادة الاردن والاعتراف باسرائيل وحقوقها والاتفاق على حدود امنة ومعترف بها.

3-انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها عام 1967 والموافقة على قرار الامم المتحدة المرقم 242 الصادر في 22 تشرين الاول 1967.

4-الاتفاق على ترتيبات امن الضفة الغربية.

5-اتفاق مصر واسرائيل على ضمانات الامن التي تتعلق اساسا بمنطقة شرم الشيخ والمناطق المنزوعة السلاح وترتيبات امن المنطقة. الا انه سرعان ما تبين لمصر بان مشروع روجرز قد باء بالفشل ، لأن اسرائيل وأنصارها في الادارة

الامريكية تجعل فرص السلام في الشرق الاوسط قائما وباحتمالية كبيرة. نحن نقدر الحكومة الاردنية وجمهورية مصر العربية لما ابدوا من تجارب وموافقة لهذه الخطة. ونعتبرها خطوة ايجابية نحو السلام"[58].

ولكي يبرهن الفدائيون على وجودهم في الساحة قاموا بعمليات مثل خطف الطائرات وغيرها من الاعمال، وكان من يقود جناح الفدائيون هم الذين يحملون الافكار الماركسية واللينينية مثل منظمة (ايلول الاسود، ومنظمة الجبهة الشعبية الديمقراطية)، المتواجدة في الاردن، وبدعم من منظمة التحرير الفلسطينية[59].

أن معظم الصحف العربية أيدت قرار منظمة التحرير الذي اتخذته ازاء تجميد عضوية الجبهة الشعبية، وقالت أن نسف الطائرات يسيئ إلى سمعة الفلسطينيين وأنه خطأ استراتيجي. كما أرسل الرئيس عبد الناصر مبعوثاً إلى الملك حسين وعرفات اكد لهما من خلاله أن العمليات التي تقوم بها بعض المنظمات الفلسطينية مثل اختطاف ونسف الطائرات خطأ، وتتسبب في الاساءة إلى سمعة الفلسطينيين وبقية العرب؛ لكن لابد من تأييد المقاومة الفلسطينية، إلى درجة حمايتها من نفسها[60].

وبالمقابل نجد ان جريدة الاهرام كتبت مقالة عن المنظمات الفدائية، قائلة فيها ان عمليات اختطاف الفدائيين للطائرات تجعل القضية الفلسطينية في الشرق الاوسط في حالة ضعيفة ومن ثم تجعل الجهود المبذولة من بعض الاطراف لاجل التوصل إلى حالة سلام شبه مستحيلة[61].

ان هذا الامر شجع الحكومة التركية بانتقاد أو الانحياز ضد العمل الفدائي المتواجد في سوريا والاردن ولبنان.

وعندما حصل الصراع بين فدائيي منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاردنية اعلن عن تصريح رسمي من جانب الحكومة التركية في 22 ايلول 1970 جاء فيه: "ان الحكومة التركية تشعر بالحزن لما تعانيه الحكومة الاردنية الصديقة من الحركات المؤدية للانقسام وما تمر بها من اراقة دماء اخوية بريئة"[62].

ان تركيا تعد قضية الاردن كانها قضية داخلية وانها في سبيل وقف هذه الازمة لاتحبذ تدخل اطراف خارجية لكي لاتكون دافعا وحجة في استمرار هذه المشكلة، والمقصود هنا بالتدخل الخارجي هو احتمالية التدخل الامريكي أو احتمالية المشاركة السورية في الصراع[63]، وانها ذهبت ابعد من ذلك عندما لم تسمح للأسطول السادس الامريكي بالاستفادة من الموانئ التركية خلال تلك الازمة حيث صرح ناطق باسم

الامريكية استطاعوا القضاء عليه . ففي 31 آب أعلن وزير الدفاع الامريكي دونالد برغس ضرورة تزويد اسرائيل بما تحتاجه من اسلحة وفي اليوم التالي ، أعلن الرئيس نيكسون أنه قرر ارسال ثماني عشرة طائرة فانتوم الى اسرائيل . كما قامت الولايات المتحدة بتزويد اسرائيل بأجهزة ألكترونية وصواريخ موجهة . وكان ذلك كله مخالفا للتأكيدات الأمريكية التي أعطيت لمصر . للمزيد ينظر: رياض ، المصدر السابق ، ص264 ؛
Kürkçüoğlu, op.cit., s. 184.

([58])Dişişleri Bakanliği Bülteni, sayi: 70, Temmuz 1970, s. 25.

([59])Kürkçüoğlu, op.cit., s. 184.

([60]) وثائق وزارة الخارجية التركية، عبد الناصر في الوثائق الامريكية، تقرير السفارة الامريكية في القاهرة إلى وزير الخارجية الامريكي في واشنطن عن أحداث الاردن، 19 ايلول 1970، مجلة (المجلة)، لندن، العدد 1124، 26 اب- ايلول 2001.

([61]) صحيفة الاهرام، العدد 30586 في 12 ايلول 1970؛
Bu bilgi omer Kürkçüoğlu transfee oldu, op.cit., s. 186.

([62])Dişişleri Bakanliği Bülteni, sayi: 72, Eylul1970, s. 22.

([63])Ibid, S. 27 ; Cumhuriyet, 23 Eylul 1970, s. 7.

وزارة الخارجية التركية حول ذلك قائلا: "ان تركيا سوف لن تسمح باستعمال قوات حلف شمال الاطلسي الموجودة في تركيا ضد العرب"[64].

من جانب اخر يلاحظ ان الاردن وتركيا لديهما ميول نحو عقد صلح وتفاوض في الشرق الاوسط عكس الفدائيون الذين لا يريدون باي شكل من الاشكال هذه الوسيلة. واخذت تركيا جانب الحيطة والحذر في دعمها للحكومة الاردنية بالرغم من ان الدعم كان غير واضح وصريح، وعندما طلبت الاردن المساعدة من تركيا في 20 ايلول قامت تركيا بعد خمسة ايام من الطلب بتقديم المساعدات الغذائية والصحية لعلاج الجرحى[65].

رحبت تركيا من جانبها ترحيبا بكل الجهود ومبادرات السلام لحل القضية العربية وفي هذا الصدد ذكر الرئيس جودت صوناي بموقف الحكومة التركية تجاه قضية فلسطين مشيرا بأن الشعب التركي يقف إلى جانب الشعب العربي [66].

ان تركيا وبالرغم من علاقاتها القوية مع الدول الغربية الكبرى. ولكنها لم تستغل هذه العلاقات ضد الدول العربية وهذا يأتي في اطار سياسة التقارب والانفتاح التي اخذت تتبعها تركيا تجاه بلدان المشرق العربي ومن ضمنها منظمة التحرير الفلسطينية، وأدت هذه المواقف التركية المؤيدة للقضايا العربية دورا كبيرا في تهيئة الارضية الملائمة لتطوير علاقاتها مع العرب.

ثالثا: موقف تركيا من الصراع العربي- الاسرائيلي وحرب حزيران عام 1967:

يعد الصراع العربي- الاسرائيلي ذا اهمية بالغة بالنسبة لتركيا فهو من ناحية صراع شرق أوسطي، ومن ناحية أخرى يدور بالقرب من تركيا من ناحية الاعتبارات الجغرافية. فضلا عن الروابط التاريخية والدينية والثقافية وغيرها بين العرب والاتراك، وما لهذه العوامل من اثر يدفع تركيا لاتخاذ موقف واضح من الصراع. فبعد ان استعرضنا موقف تركيا من القضية الفلسطينية يهمنا الان ان نبحث موقف تركيا من الحروب الاسرائيلية-العربية مركزين على التغير الذي لاحت ملامحه حيال الصراع بعد حرب حزيران 1967 وما رافق ذلك من تطورات على سياسة تركيا الخارجية تجاه هذا الصراع.

وقفت تركيا موقفا حياديا ابان الصراع العربي- الاسرائيلي، الا انها مالت لصالح اسرائيل منذ قيامها كما مر ذكره، وكان هذا نتيجة منطقية على اثر تطور العلاقات التركية- الاسرائيلية في اعقاب قيام اسرائيل واعتراف تركيا بكيانها، ورغبة تركيا المضطردة بالتوجه نحو الغرب لاعتبارات سبق ذكرها ولم يلمس اي موقف تركي عندما قامت حرب عام 1948 يدين اسرائيل او يستنكر اعتدائها ، بل ان توالي الهجرة اليهودية الى فلسطين في اعقاب اعتراف تركيا بها له ابلغ الاثر في الصراع العربي- الاسرائيلي ن الامر الذي ادى الى نتائج انعكست سلبا على حساب الشعب الفلسطيني في أرضه نتيجة الممارسات الاسرائيلية ضده.[67]

من جانب آخر لم يكن موقف تركيا من الحرب العربية الاسرائيلية عام 1956 جادا، فهي لم تتخذ اجراء ضد اسرائيل أو الدول الاخرى.[68] التي اشتركت معها، واكتفت تركيا بتخفيض تمثيلها الدبلوماسي مع اسرائيل نتيجة للضغط الذي تعرضت له من قبل العراق آنذاك الذي كان مرتبطا معها بحلف بغداد، بيد ان ذلك الاجراء كان مظهريا فقط، وقد أكده تصريح بعض المسؤولين الاتراك للإسرائيليين بقولهم:(ان هذا الاجراء حاء لتقوية الصلات بين اعضاء حلف بغداد وليس من شأنه الاساءة الى العلاقات بينهما وان

([64])Kürkçüoğlu, op.cit., s. 171.
([65])Dişişleri Bakanliği Bülteni, sayi: 72, Eylul1970, s. 24-30.
([66]) صحيفة الاهرام، العدد 29714 في 18 نيسان 1968.
[67] نجدة فتحي صفوت، المصدر السابق، ص94.
[68] (1956) العدوان الثلاثي على مصر الذي اشتركت به اسرائيل فضلا عن بريطانيا وفرنسا، وكانت تركيا في تلك الفترة ترتبط ارتباطا وثيقا بالغرب من خلال حلفي الاطلسي وبغداد وترتبط مع اسرائيل بعلاقات ذات مستوى عال.

التعاون بين الطرفين سيستمر في جميع المجالات)[69] على ان الصراع العربي- الاسرائيلي احتل جانبا مهما في احداث الشرق الاوسط لا سيما بعد الخمسينات . هذا من ناحية، أما الناحية الاخرى فقد برزت عوامل مهمة كان لها تأثيرها على سياسة تركيا ، فبعدما كانت السياسة الخارجية التركية تسير على هدى الغرب تغيرت في ضوء الموقف الامريكي من الازمة القبرصية لاسيما على اثر الرسالة الشديدة اللهجة التي بعثها الرئيس الامريكي الاسبق جونسون في عام1964 الى الحكومة التركية والتي يحذر فيها تركيا من مغبة التدخل في الجزيرة ويهدد تركيا بفرض عقوبات عليها، قد تصل الى تدخل الاسطول السادس[70]، ان الموقف الامريكي هذا دفع بالقادة الاتراك الى التفكير بتنمية علاقاتهم بالدول العربية لاسيما بعد عزلة تركيا على الساحة الدولية عند عرض قضية قبرص على الامم المتحدة نفي دورتها العشرين، وبدأت وجهة نظر تركيا واضحة تجاه الصراع اذ اتخذت موقفا اكثر ميلا وتأييدا للقضية العربية عام 1965 ،ويمكن ان نعزى ذلك الى التطور النوعي في العلاقات العربية- التركية ، وما رافقه من موقف تركي تجاه قضية فلسطين والصراع العربي- الاسرائيلي.[71]

وعلى اثر تأزم الوضع في الشرق الاوسط ، بادرت تركيا باستدعاء سفرائها الممثلين لها لدى الدول العربية لبحث الوضع في الشرق الاوسط مؤكدة على السلام وضرورة تلافي حالات الصراع المسلح،[72] الا ان الحرب وقعت في حزيران عام 1967 وهنا جاء موقف تركيا متمثلا بتصريح وزير خارجيتها الذي جاء فيه:((ان تركيا لن تسمح باستخدام القواعد العسكرية التابعة لحلف الاطلسي من الولايات المتحدة ضد العرب)).[73] وقد ندد وزير خارجية تركيا احسان صبري ، في اجتماع وزراء حلف الاطلسي في بروكسل في 13 كانون الاول 1967 باستخدام القوة وسيلة لكسب اراضي جديدة وطالب بحل مشكلة الشرق الاوسط وانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية[74].

اصبحت تركيا عند اعلان الحرب في 5 حزيران 1967 على محك التجربة الفعلية لاختبار مدى صحة سياستها الخارجية تجاه الدول العربية ومنها قضية الصراع العربي- الاسرائيلي، إذ ان الدول العربية لاسيما اطراف المواجهة مصر وسوريا والاردن كانت تبدي مخاوفها من احتمالية اشتراك الولايات المتحدة في الحرب باستخدامه قواعدها العسكرية في تركيا لمصلحة اسرائيل، الامر الذي دفع وزير الخارجية التركي جاغليانكل إلى التأكيد في المجلس الوطني التركي على القول في 6 حزيران بأن القواعد العسكرية التابعة للولايات المتحدة في تركيا لا يمكن استخدامها ضد الدول العربية في حالة نشوب الحرب ويعد هذا امرا مستحيلا بدون موافقة تركيا التي ستواصل التزامها في احترام جميع اتفاقياتها مع الدول العربية [(75)].

بالرغم من عدم اتخاذ تركيا موقفاً علنياً ضد اسرائيل عند بدأ الحرب الا انها بدأت باظهار تقارب تجاه العرب. وكان واضحاً خوفها من استخدام الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل للقواعد الامريكية المتواجدة على الاراضي التركية ضد العرب، لكن بعدها إتخذت الحكومة التركية موقفاً واضحاً من هذه القضية وأكدت عدم استخدام تلك القواعد ضد العرب[(76)] . فأكد وزير الخارجية التركي جاغليانكل في حديث آخر

---

[69] احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية،ص295.
[70] كمال المنوفي،" التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 44 ، نيسان 1976 ، القاهرة،ص144.
[71] كلية الدفاع الوطني، تركيا دراسة رقم (8) ، الدورة الخامسة 1984-1985 ، الفصل الثالث ، اعداد صائل ابراهيم وآخرون ، ص31.
[72] احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية، المصدر السابق، ص306.
[73] عيسى محمد، المصدر السابق،ص118؛ديغوبازوغلو سيزر، المصدر السابق،ص27.
[74] جريدة الاهرام، القاهرة، العدد29824 ، 14 كانون الاول 1967 ، ص6.
([75]) شامية، المصدر السابق ، ص154؛
Kürkçüoğlu, op.cit., s. 156.
(76)Dişişleri Bakanliği Bülteni, sayi: 33. Haziran 1967, s.190 .

يتعلق بهذا الموضوع ،"لايوجد هناك احتمال لاستخدام القواعد المتشكلة بموجب المادة الثالثة لمعاهدة الناتو، وخلافا لرغبة الحكومة التركية"[77].

إذاً اتخذت الحكومة التركية ومن منطلق توضيح موقفها المؤيد للعرب قرارا يقضي بعدم السماح في استخدام الولايات المتحدة قواعد حلف الناتو والقواعد الامريكية الموجودة في تركيا ضد الدول العربية المجاورة وانها كانت تعمل من اجل وقف القتال والمساعدة في اعادة الامن والسلام في المنطقة، وانها غير موافقة على استخدام منطق القوة في العلاقات بين الدول[78].

تبين فيما بعد أنه على الرغم من عدم سماح تركيا باستخدام اراضيها منطلقاً لعلميات عسكرية لصالح اسرائيل بما في ذلك عمليات اعادة التزود بالوقود والمؤن، لاعتبارات اقليمية، الا انها سمحت للقوات الامريكية ببعض الخدمات العسكرية الاخرى المهمة ومنها مراكز التنصت وانماط الاتصالات [79]، كما سمحت في الوقت نفسه للسفن المصرية التي كانت تعد نفسها في حالة حرب مع اسرائيل بالعبور من المضائق التركية إلى موانئ البحر الاسود [80].

دعمت تركيا وقف اطلاق النار الفوري بين الدول العربية بقيادة مصر وبين اسرائيل وعلى الرغم من ان هذا الموقف كان لصالح العرب الا انه لم يكن تنديد علني ضد اسرائيل ولم يتعد مواقف الدول الغربية ازاء اسرائيل، فقد صرح وزير الخارجية التركي جاغليانكل في كلمته في 10 حزيران بما يلي: "نشهد بحزن استمرار العلميات المسلحة والنزاع المسلح الاسرائيلي- السوري بسبب عدم مراعاة قرارات وقف اطلاق النار التي اتخذها مجلس الامن فيما يتعلق بالاشتباكات في منطقة الشرق الاوسط"[81]. علما بان اسرائيل هي وحدها التي لم تنصاع لقرار مجلس الامن الدولي الا ان تركيا لم تشر إلى ذلك.

انتهت الحرب في (10) حزيران بهزيمة العرب ومحاولات الامم المتحدة وقف اطلاق النار، وضاعفت اسرائيل من مساحة اراضيها باستيلائها على شبه جزيرة سيناء وشريط غزة، (ضفة غزة) من مصر والضفة الغربية وشرق القدس من الاردن وعلى هضبة الجولان من سوريا وعلى منطقة (القنيطرة) الستراتيجية التي تبعد (40) ميل عن دمشق فكانت الحرب هزيمة كبرى للعرب ولمصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر بشكل خاص [82].

أظهرت تركيا تقاربا للعرب مع عدم اتخاذها موقفاً صارماً تجاه اسرائيل، فقد قدمت تركيا مساعدات غذائية وانسانية للدول العربية بوساطة مؤسسات الهلال الاحمر التركي حيث قدمت لمصر (150.000) دولار، والاردن (250.000) دولار، ولسوريا (100.000) دولار [83]، وذلك تعبيرا عن تعاطفها وصداقتها للدول العربية، واعربت في ذلك الوقت على لسان وزير خارجيتها جاغليانكل "ان تركيا لا تحبذ على الاطلاق ضم الاراضي باستعمال القوة. كما ان تركيا ضد أي ضم اراضي عربية بالقوة وضد استخدامها لتقوية موقعها"[84]. جاء ذلك على اثر خروج اسرائيل كقوة اقليمية متحكمة في المنطقة، نظرا

---

(77)Ibid , 33. Haziran 1967, s. 38; Yazarlari, op.cit., s. 790.
([78]) Ibid , s. 42 .
([79]) غريمنت و ليبسون، المصدر السابق، ص62.
([80]) السبعاوي، تركيا وقضايا المشرق العربي، ص274.
([81])Dişişleri Bakanligi Bülteni, sayi: 33, Haziran 1967, s. 18; Karadoğ, op.cit., s. 536; Düman, op.cit., s. 284.
([82])Kükşüoğlu, op.cit., s. 146; Düman, op.cit., s. 535; Yahya Armajani, middle east past and present, London, 1970, p. 402-403.
([83]) للتفاصيل عن هذه المساعدات ينظر:
Dişişleri Bakanligi Bülteni, sayi: 35; Ağustos 1967, s. 48-49.
([84])Ibid , 33, Hazieran 1967, s. 190; Yazarlari, op.cit., s. 790.

لانتصارها السريع على ثلاث دول (مصر، وسوريا، والاردن) مما اكسبها تلك القوة دون منازع، لذلك اظهرت تركيا ردة فعل تجاه هذا الوضع.

كذلك يعني ان تركيا لا تعترف بالاستيلاء على الاراضي بالقوة وتؤكد العودة إلى الوضع السابق بالنسبة للحدود، فضلا عن ان تركيا كانت ضد تقوية مركز أي طرف سواء مصر ام اسرائيل عن طريق اكتساب الاراضي، أي انها ترفض استعمال الاراضي المحتلة وسيلة للضغط السياسي، ان هذا الموقف كان يصدر عن تركيا لاول مرة، واستمرت تركيا في موقفها الذي اتخذته بعد الحرب إذ انها عارضت كسب الاراضي عن طريق اللجوء للقوة وسعت لمنع وقوع مشاكل جديدة عقب الحرب، وعارضت ممارسة ضغط سياسي تجاه العرب الذين فقدوا اراضيهم جراء العدوان الاسرائيلي[85].

قام وزير الخارجية التركي جاغليانكل في 13 حزيران 1967، بايضاح وجهة نظر الحكومة التركية في اجتماع مجلس وزراء حلف الناتو في بروكسل مؤكدا بانه: "ليس من المقبول اللجوء إلى القوة لحل الخلافات والحصول على مكاسب سياسية، ان تركيا التي تعطي اهمية كبرى لتحقيق سلام قائم على الحق في الشرق الاوسط تأخذ بنظر الاعتبار علاقاتها الحميمة والوطيدة مع الدول العربية في تتبعها للاحداث، وهي على ثقة ان هذه العلاقات الوثيقة ستكون مفيدة في اقامة السلام والهدوء في المنطقة"[86].

كرر وزير الخارجية التركي وجهة النظر ذاتها في تصريح ادلى به للصحفيين في اثناء سفره إلى الامم المتحدة فقال في 22 حزيران 1967 "ان تركيا لم تدعم الحصول على مكاسب سياسية باستعمال القوة"[87]. وبهذه الكلمات اتى الوزير بعنصر جديد في السياسة التركية، فتركيا تقف ضد استعمال الاراضي التي استولت عليها اسرائيل بالقوة، لتامين موقع سياسي وسمعة سياسية لاسرائيل على حساب العرب.

ان الموقف التركي تجاه اسرائيل، بعد هزيمة العرب في الحرب، قد اشتد إلى حد كبير، كما ان تركيا وضعت ثقلها بالكامل تقريبا مع العرب، ويلاحظ ذلك عندما دعمت تركيا الدعوة لاجتماع استثنائي للجمعية العامة للامم المتحدة بسبب حرب حزيران، ففي الكلمة التي ألقاها وزير الخارجية جاغليانكل في الجمعية العامة في 22 حزيران قال: "ان سياسة تركيا كانت دائما لتطوير علاقات تستند على شرط مراعاة الاستقلال السياسي ووحدة الاراضي مع دول الجوار ودول المنطقة، وان هناك روابط تاريخية وثقافية تربطنا بالاقطار العربية" واضاف قائلا: "ان الحكومة التركية قد اعلنت في حينها بأنها سوف لن توافق على اكتساب اراضي ناجم عن اللجوء للقوة أو التهديد باستعمالها بصورة تتنافى مع اهداف الامم المتحدة، وموضوع البحث هنا ليس مسالة انية في الشرق الاوسط العربي بل مسالة مصيرية تهم مستقبل السلام العالمي والامم المتحدة أيضاً، لذا يجب على الجمعية العامة الاصرار في مسالة الانسحاب من الاراضي التي احتلتها القوات الاسرائيلية"[88].

وهكذا جعلت تركيا بعد حرب 1967 موقفها تجاه اسرائيل اكثر وضوحا، الا ان بيانات الحكومة التركية تخلو من توجيه اللوم والاتهام لاسرائيل، ولكن الحكومة التركية التي كانت تتهرب من ذكر اسرائيل بالاسم قبل الحرب بدأت توجه ملاحظاتها لاسرائيل ولو كان ذلك باستعمال تعابير غير صارمة، لكنها لم

([85])Dişişleri Bakanligi Bülteni, 33, s. 25; Düman, op.cit., s. 282;
([86])Ibid , s. 42; Ibid, s. 285.
([87])Ibid , s. 25.
([88]) روبنس، المصدر السابق، ص98؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1969، ص995؛
Dişişleri Bakanligi Bülteni, sayi: 33, op.cit., s. 56; Duman, op.cit., s. 286; Karadoğ, op.cit., s. 536.

تتهرب من ان تبين بشكل واضح انها ترفض الوضع الذي اوجدته اسرائيل، وكل هذا يشكل مرحلة مهمة في سياستها تجاه اسرائيل[89].

دافعت تركيا عن وجهات النظر هذه ليس فقط داخل حلف شمال الاطلسي ولكن في المجلس الاوربي أيضاً، وتحدث مندوب تركيا، النائب عن حزب العدالة ارتغرل اقجه، في اجتماع المجلس في 4 تموز 1967 اثناء مناقشات ازمة الشرق الاوسط فقال: "هناك ضرورة لافهام اسرائيل بوجوب انسحابها دون قيد أو شرط من الاراضي التي احتلتها باستعمال القوة، ونود ان يكون معروفا اننا نقف بحزم ضد ضم الاراضي بالقوة ... ويمكن حل مشاكل الشرق الاوسط باجراء مباحثات يسودها حسن النية من الطرفين"[90].

أكد رئيس الوزراء التركي سليمان ديميرل في 28 تموز 1967 خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده خلال اجتماع رؤساء دول منظمة التعاون الاقليمي للتنمية [91]، التي تضم كلا من تركيا وايران وباكستان في طهران، موقف الحكومة التركية الداعي إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية التي احتلتها كشرط لتحقيق السلام الدائم والعادل في المنطقة [92]. كما اصدر المجتمعون في طهران في ختام اجتماعهم بيانا في 29 تموز 1967 بخصوص ازمة الشرق الاوسط، كان مفاده انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها بالقوة والتي تتعارض مع ميثاق الامم المتحدة، كما عارضوا اجراء أي تغيير في وضعية مدينة القدس المحتلة، وابدا هؤلاء الرؤساء عن استعدادهم لتقديم المساعدات الانسانية والطبية إلى كل من مصر وسوريا والاردن[93].

وبسبب الانحياز التام للولايات المتحدة بجانب اسرائيل والذي مكن الاخيرة من الانتصار على العرب، قررت بعض الدول العربية، قطع علاقاتها الدبلوماسية معها، الامر الذي اجبر الولايات المتحدة البحث عن الدول الراعية لمصالحها، ومن بين تلك الدول التي حبذت الولايات المتحدة ان ترعى مصالحها، هي تركيا، الا ان الاخيرة رفضت ذلك[94].

في بداية ايلول 1967 قام الرئيس التركي جودت صوناي بزيارة رسمية إلى الاردن، ونتيجة لهذه الزيارة صدر بيان مشترك اكد فيه صوناي على ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها بعد عدوان 5 حزيران والتأكيد على مبادئ عدم تأمين منافع سياسية وعدم كسب اراضي عن طريق القوة والتي تتلائم مع قرارات الامم المتحدة وضرورة تنفيذها تنفيذا دقيقا[95]، وجاءت هذه الزيارة تأكيدا على رغبة تركيا في تدعيم علاقاتها مع الدول العربية واعلان وقوفها بجانب الحق العربي وقد اتضح ذلك اكثر من خلال زيارة رئيس الوزراء سليمان ديميريل إلى العراق في 22 تشرين اول 1967 إذ اكد وجوب انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة واعرب عن قلقه الشديد ازاء اجراءات اسرائيل الانفرادية في القدس والاراضي المحتلة[96].

([89])Dişişleri Bakanligi Bülteni, s. 190.

(90)Ibid , 34, Tmouz 1976, s.18.

(91) لمزيد من التفاصيل والمعلومات حول هذه المنظمة التي تأسست عام 1964، ينظر: ابراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة، ص202-204.

(92) النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص309.

(93) سليم واكيم، ايران والعرب، مطابع فضول الحديثة، بيروت، 1967، ص248؛ اليوميات الفلسطينية لعام 1967، م(6)، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968، ص85.

(94)Kürkçüoğlu, op.cit., s. 159; Düman, op.cit., s. 289.

(95) ينظر نص البيان في:

Kürkçüoğlu, s. 36-38;

الوثائق الفلسطينية لعام 1967، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1969، ص697.

([96])Dişişleri Bakanligi Bülteni, sayi: 37, October 1967, s. 45.

وعند عرض موضوع الاراضي التي احتلتها اسرائيل ابان عدوان 5 حزيران 1967 على الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثاني من تشرين الثاني من العام ذاته، ايدت تركيا المشروع السوفيتي الذي دعا إلى انسحاب اسرائيل إلى ما قبل حدود عام 1967[97]، كما صوتت تركيا لصالح مشروع دول عدم الانحياز الذي يدعو إلى انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها في العدوان، وامتنعت عن التصويت بجانب مشروع دول امريكا اللاتينية الذي يرمي إلى المفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل[98].

ان ما اقدمت عليه اسرائيل طيلة هذه المدة من اعمال كثيرة تجلت في اعتدائها عام 1967 وحيازتها اراضي عربية جديدة وما نتج عنها من تصرفات تجاه الفلسطينيين وتشريد اعداد كبيرة منهم، ولما أبداه الراي العام العالمي من تعاطف مع العرب، كلها عوامل دفعت تركيا إلى اتخاذ مواقف جديدة من قضية الصراع العربي الاسرائيلي، انعكس اخيرا على تطور في العلاقات العربية- التركية مع انكماش في علاقات تركيا بإسرائيل ولو بشكل نسبي[99]، فأدت تلك العوامل إلى الغاء الاتفاقية التجارية بين تركيا واسرائيل في 16 نيسان 1969، وانخفاض التبادل التجاري[100]، بل ان الحرب اعطت لتركيا فرصة لاتخاذ خطوة ترمي لابتعادها عن اسرائيل [101]، ويعد هذا العمل من جانب تركيا تعزيزا لعلاقاتها مع الدول العربية، وأنه خطوة جريئة في التطورات السياسية الجديدة في تركيا وضربة للتجارة الاسرائيلية.

ويبدو ان هذا الاجراء اثار ارتياح الدول العربية فقد جاء في تقرير جامعة الدول العربية بصدد مقاطعة تركيا "ان المؤتمر القادم للمقاطعة سوف يرفع الحضر في التعامل مع العديد من الشركات التركية" [102]. اما العلاقات التركية الاسرائيلية فقد انخفضت إلى ادنى مستوى وتكاد تكون مجمدة في الوقت الذي سعت فيه تركيا إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية[103].

كانت هذه المواقف من جانب تركيا ذات اهمية في الجانب السياسي، يكملها تصريح وزير الخارجية التركي جاغليانكل إلى وزير الخارجية المصري محمود رياض خلال زيارة الاخير إلى تركيا في اب 1970، مفاده ان بلاده تستنكر العدوان الاسرائيلي وتطالب بضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة[104]، فضلا عن حديثه في اثناء اجتماع الحلف المركزي[105] في انقرة في 30 نيسان

([97]) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة، قضية فلسطين، كولومبو/ نيويورك، 1976، ص2-18.

([98]) Ülman, op.cit., s. 18; Düman, op.cit., s. 288.

([99]) الوثائق الفلسطينية لعام 1967، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1969، ص695؛ محمد، المصدر السابق، ص119.

([100]) تقلص حجم التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل، فقد انخفضت قيمة الصادرات الاسرائيلية إلى تركيا من 5.74 مليون دولار عام 1967 إلى 3.6 مليون عام 1968، وبالمقابل انخفضت الواردات الاسرائيلية من تركيا في الفترة ذاتها من 2.68 مليون دولار عام 1967 إلى 1.7 مليون دولار عام 1968، رافق ذلك انخفاض في التبادل التجاري بشكل مستمر فيما بعد فيما الغت تركيا اتفاقية التجارة والدفع المعقودة بين الطرفين عام 1960. للتفاصيل ينظر: المنوفي، "التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية"، ص148؛ موسى، المصدر السابق، ص370؛
Ozgur yegenolu orta doğu ukeleriile Iicari Iliski-lermizi- Develt istatisik En, egitm merkezi Ankara, 1968, p. 67.

([101]) جانس، المصدر السابق، ص203.

([102]) موسى، المصدر السابق، ص372؛ صحيفة الاهرام، العدد 30108 في 17 ايار 1969.

([103]) صحيفة الاهرام، العدد 30507 في 9 اب 1970.

([104]) صويصال ، المصدر السابق ، ص299 .

([105]) بعد انسحاب العراق من ميثاق بغداد في 24 اذار 1959 تقرر ابدال اسم الميثاق إلى (المعاهدة المركزية أو السنتو Central treaty organization) وتعرف اختصارا بـ(CENTO) وكان سبب هذه التسمية هو ان الحلف يحتل مكانا وسطا بين حلفي شمال الاطلسي المعروف بالناتو (NATO) وحلف جنوب شرق اسيا السياتو (CEATO) للمزيد ينظر: النعيمي، السياسة الخارجية التركية، المصدر السابق، ص270؛
ELLIOT, OP.CIT., P. 34-35

1971، الذي اكد فيه مرة اخرى بأن تركيا لن تسمح باستخدام القواعد العسكرية الموجودة على اراضيها ضد الدول العربية [106].

أثارت مواقف تركيا الفاعلة تجاه الصراع العربي الاسرائيلي المسؤولين الاسرائيليين الذين اعدوها خطراً كبيراً على اسرائيل، وقد حاولوا الضغط على تركيا من خلال الولايات المتحدة وعن طريق اجراء اتصالات مع المسؤولين في الحكومة التركية بغية تغيير الموقف التركي، الذي اصبح يميل إلى جانب العرب، فناشدوا تركيا باتباع سياسة متوازنة في الشرق الاوسط على اساس ان اسرائيل تعتقد بأن تركيا يمكن أن تساعد على اقرار السلام في المنطقة باتباع سياسة متوازنة[107].

يمكن القول ان السياسة التي اتبعتها تركيا ازاء البلدان العربية ، هي الامتداد غير المضر بالسياسة الخارجية العامة لها وكموقف فقط. ففي الوقت الذي كان لتركيا فيه علاقات جيدة مع اسرائيل فان تنديدها بها لم يكن لأول مرة، وايضا لم تقم به بشكل منفرد، بل على العكس كانت تركيا تتصرف في ظل الراي العام العالمي وقرارات الامم المتحدة. ونتيجة لهذا فأنه لا يعد تغيير سياسة جذرية بالنسبة لتركيا. بتعبير اخر ان الحرب كانت مهمة من ناحية تركيا كونها اعطتها الفرصة لاستمرار تقربها من العرب وبداية سياسة تركية جديدة تجاه قضاياهم، دون افزاع اسرائيل والغرب. إذ ان من مصلحتها العليا اعادة تقييم لعلاقاتها كافة، كما ان من مصلحتها القومية والوطنية تطوير علاقاتها مع الدول العربية لاسيما المشرق العربي، فهي جارة حدود مع كل من سوريا والعراق اما مصر فأنها على الباب الشرقي للبحر الابيض المتوسط الذي تمر فيه الملاحة التركية، فضلا عن الفوائد التي ستحصل عليها تركيا على اثر الانفتاح في سياستها تجاه الدول العربية من خلال التعاون بينها وبين تلك الدول في مختلف المجالات لاسيما الاقتصادية منها والتي توليها تركيا اهمية خاصة.

رابعا: تركيا ومجريات القضية الفلسطينية 1973- 1979

تحسن الموقف التركي تدريجيا تجاه القضية الفلسطينية لاسيما في مستهل السبعينيات من القرن العشرين، لاسيما بعد حرب تشرين الاول/ اكتوبر 1973، فقد اعطت إلحرب زخما جديدا لهذا الاتجاه بما رافقها من تبدلات دولية بشان القضية الفلسطينية والتأييد العالمي الذي حظيت به والتي اعطت تركيا فرصة لتعمق نظرتها الجديدة للقضية الفلسطينية ومفهومها للمقاومة الفلسطينية، تحلى ذلك في تصويت تركيا إلى جانب قرار الجمعية العامة المرقم 3092 الصادر عام 1973، الذي شجب خرق اسرائيل لاتفاقية جنيف الخاصة بالممارسات الاسرائيلية التي تعد انتهاكا لحقوق الانسان[108]. كما صوتت في العام ذاته إلى جانب القرار المرقم 3175، الذي يؤكد السيادة العربية الدائمة على الثروات الطبيعية في الاراضي العربية المحتلة. [109]

يمكن اعتبار مدة السبعينيات من القرن الماضي كذلك، اكثر مدة تقارب تركيا من الفلسطينيين. وهنا توجد نقطة لابد من ايضاحها وهي ان منظمة التحرير الفلسطينية اثبتت نفسها كأحد العناصر الاساسية للقضية الفلسطينية فلابد أن يبحث موقف تركيا تجاه القضية الفلسطينية اعتبارا من السبعينيات على اساس علاقات منظمة التحرير الفلسطينية وتركيا اكثر من بحثه من ناحية العلاقات العربية- التركية ، ومسايرة للتغير

([106]) المنظمات الدولية، "مجموعة بحوث حول قضايا الشرق الاوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 25، السنة 1971، القاهرة، 1971، ص221.

([107]) ينظر نص خطاب ابا ايبان في الكنيست الاسرائيلي في 17 اذار 1970 ، المنوفي، "تركيا والصراع العربي-الاسرائيلي"، ص100.

([108]) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والعشرون، الملحق رقم (أ) (A/9601/dd.1)، الامم المتحدة، نيوريوك، تشرين الثاني 1974، ص4؛ غسان العطية، المصدر السابق، ص51.

([109]) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدور التاسعة والعشرون، المصدر السابق، ص4؛ سعيد، المصدر السابق، ص65؛ العطية، المصدر السابق، ص44-59؛ صحيفة اضواء الانباء التركية، العدد 11 في 28 ايلول 1984؛
United Nation Gemer al Assembly A/P.V, 2268, 1974, p. 27.

الذي طرأ على السياسة التركية نحو الدول العربية، فأن موقف تركيا تجاه منظمة التحرير الفلسطينية قد أعيد تشكيله أيضاً. لقد أبدت تركيا اول الامر موقفا متحفظا[110] تجاه منظمة التحرير التي برزت بعد حرب حزيران كما بينا سابقا، نتيجة لتأثير التوتر الحاصل بين الدول العربية نفسها والتي اصبح ياسر عرفات رئيسا لها[111]. وخلال مدة السبعينيات من القرن العشرين، حققت منظمة التحرير الفلسطينية انجازات على المستوى العربي والدولي، فقد اعترف القادة العرب في مؤتمر القمة العربية للملوك والرؤساء العرب الذي انعقد في الرباط في ايلول 1974، بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني [112].

كما أقر مؤتمر القمة الاسلامي المنعقد في الرباط في تشرين الاول 1974، ان منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للفلسطينيين، وأن المنظمة هي المتحدث الرسمي للشعب الفلسطيني [113]، وصوتت تركيا في تشرين الثاني 1974 إلى جانب القرار المرقم 3236 الذي أقر حقوق الشعب الفلسطيني [114].

واصلت تركيا موقفها الايجابي من القضية الفلسطينية، فقد اوضحت كلمة مندوب تركيا في الامم المتحدة (عثمان اولكاري) في 20 تشرين الثاني 1974 وجهة نظر الاتراك منها والتي اكدت على انها باتت قضية سياسية اكثر منها انسانية، وهذا مغاير لما كانت تدعيه سابقا، وقد اكدت تركيا على ان حل القضية الفلسطينية ياتي من خلال الامور الآتية :

1. الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي لا يزال محروما منها والنظر إلى هذه الحقوق كأساس لوجود أي تسوية عادلة وتامة في المنطقة عن طريق الاعتراف بقرار مجلس الامن رقم 242.
2. عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وارضهم في فلسطين وحقهم في تقرير مصيرهم في وطنهم من اجل قيام اسس ثابتة للتعايش السلمي لجميع بلدان المنطقة.
3. تعد منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ولهذا يحتم على اسرائيل ان تقبل التفاوض معها والا استمر التوتر والصراع في المنطقة[115].

أيدت تركيا القرار المرقم 3237 الصادر في تشرين الثاني 1975، الذي منح منظمة التحرير الفلسطينية، مركز مراقب في دورات الجمعية العامة وفي جميع المؤتمرات الدولية التي ترعاها الامم المتحدة [116]،

([110]) ظهرت عند الحكومة التركية ولدى الرأي العام التركي شكوك بشأن منظمة التحرير الفلسطينية عندما ظهر على السطح صلات الجماعات اليسارية التركية المحظورة، والانفصاليين والارمن المقاتلين ضد وحدة تركيا بالمنظمة وبدورها في تدريبهم وتسليحهم في معسكرات الفدائيين الفلسطينية في سوريا ولبنان،=
= ولم تستطع تصريحات الانكار الصادرة عن قادة المنظمة ان تحجب هذه الحقيقة، من جهة اخرى فقد بدأ ظهور خط معتدل بعد حرب تشرين/ اكتوبر 1973 تبنى فكرة أن اللجوء إلى الشدة داخل منظمة التحرير الفلسطينية وبضمنها عرفات لن يخدم تشكيل حكومة فلسطينية ديمقراطية، ظهور هذا الخط كأهم مؤثر في الراي العام العالمي بصورة عامة والتركي بشكل خاص بعد الجو المؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية، لمزيد من التفاصيل ينظر:
Ülman, op.cit., s. 21; Syria under Assad, op.cit., p. 98-99.

([111])Ülman, op.cit., s. 20;
صويصال، العلاقات التركية- العربية ، ص301.

([112]) بكر، المصدر السابق، ص304؛ سعيد، المصدر السابق، ص77.

([113]) صويصال، المصدر السابق، ص301.

([114]) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة (31)، الملحق رقم (أ)، (A/31/1)، الامم المتحدة، نيوريوك، 1976، ص3؛ توفيق ابو بكر، فلسطين والعالم، ج1، دار السياسة، الكويت، د.ت، ص93؛ يوسف ابراهيم الجهماني، تركيا واسرائيل، سلسلة ملفات تركية، دار حوران للطباعة، دمشق، 1999، ص56؛ المنظمات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 29، القاهرة، 1975، ص242-243.

([115])united Nation, General Assembly, A/P. V- 2292, p. 52-56;
الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة 30، المصدر السابق، ص17-18.

باعتبارها ممثلة للفلسطينين وقد اتخذ هذا القرار باغلبية، إذ صوتت له (105) دولة مقابل (4) دول هي (الولايات المتحدة، اسرائيل، بوليفيا، الدومينيكان) فيما امتنعت عشرون دولة عن التصويت [117].

وعلى هذا الاساس توالت مواقف تركيا لصالح القضية الفلسطينية، ففي العاشر من تشرين الثاني 1975 صوتت إلى جانب قرار الجمعية العامة المرقم (3379) الذي يُعرف الصهيونية بأنها شكل من اشكال العرقية والتمييز العنصري [118]، كما عبرت تركيا عن موقفها المؤيد من خلال صدور البيان التركي-السوفيتي المشترك في العام ذاته، عندما زار رئيس الوزراء السوفيتي اليكسي كوسيجين تركيا، واكد البيان على الحقوق المشروعة للفلسطينيين وضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة، ووجوب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بالمؤتمر الخاص بقضية الشرق الاوسط، إذ ناقش وفد تركيا القضية في ضوء النقاط التي بحثت مع السوفيت، واختتم الوفد التركي كلمته قائلا: "ان الجمهورية التركية، حكومة وشعبا تقف بثبات مع الشعب الفلسطيني بنضاله العادل"[119].

يتضح مما سبق ان تركيا اعدت قضية الصراع العربي- الاسرائيلي، قضية سياسية وهذا اتجاه لم نلمسه من جانب تركيا في السابق، فقد اصبحت في نظرها سياسية وناقشتها على هذا الاساس في المنظمات الدولية. واضعة في حساباتها تلك التطورات لصالح القضية الفلسطينية لاسيما بعد الجو العام العالمي المؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية، فخطت تركيا خطوة اخرى باتجاه توسيع صلاتها بالحركة الفلسطينية، فاعترفت في كانون الثاني 1975 بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلا شرعيا وحيدا عن الشعب الفلسطيني[120]، واقامت معها اتصالات عن طريق السفارة التركية في القاهرة، وفي شباط من العام ذاته قام رئيس المكتب السياسي لمنظمة التحرير فاروق قدومي بزيارة لتركيا لمناقشة تطور العلاقات بين تركيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، واقامة مكتب للمنظمة في العاصمة انقرة [121].

يعد هذا التقارب التركي من منظمة التحرير ليس حبا واقتناعا بالمنظمة ولكن الجو العام والمصالح الاقتصادية التركية، هي التي قادت ذلك، وبالرغم من معرفتها بوجود صلات حميمية بين الاحزاب اليسارية المحظورة في تركيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، فضلا عن ازدياد حلفاء منظمة التحرير اكثر من المدة السابقة في الراي العام العالمي مثلما بدا واضحا في اجتماعات ومباحثات الجمعية العامة للامم المتحدة، كان لكل ذلك دورا كبيرا في سياسة التقارب هذه فقد صوتت تركيا عام 1976 إلى جانب القرار 5535 الذي يدعو إلى عقد مؤتمر جنيف ومساهمة جميع الاطراف ذات العلاقة من ضمنها منظمة التحرير الفلسطينية[122]، وكان الحافز على هذا التحول البارز نحو العرب، ونحو الفلسطينيين خصوصا،

([116]) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة (31)، المصدر السابق، ص3؛ المنظمات الدولية، المصدر السابق، ص242-243؛ الجهماني، المصدر السابق، ص56؛ الكيالي ، المصدر السابق ، ج6، ص176.

([117]) قرم، المصدر السابق، ص282؛ العطية، المصدر السابق، ص44-59؛ صباح محمود محمد، التحدي الامبريالي والصهيوني للامة العربية والموقف التركي المطلوب، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية الملغى، الجامعة المستنصرية، 1985، ص118؛

Ülman, op.cit., s. 21.

([118]) ان الغالبية التي اتخذ بها هذا القرار هي (72) صوتا كان صوت تركيا من بينها ضد 22 صوتا وبامتناع 32 صوتا. ينظر:

Distr, General, NAC/Conf.5/ 1979, p. 59; Abadi, op.cit., p. 155;

الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة (31)، المصدر السابق، ص3؛ شاكماك، المصدر السابق، ص106.

([119]) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1978، ص564.

([120]) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة (30)، المصدر السابق، ص17؛ منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطين 1839-1987، دار الثقافة، 1987، ص136-138؛ ابراهيم خليل احمد، "نصف قرن من العلاقات بين تركيا والصهيونية 1948-1999"، مجلة دراسات سياسية، بغداد، 1999، ص5.

([121]) صويصال، العلاقات التركية العربية ، ص301.

([122]) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، مجلس الامن، الدورة الرابعة والثلاثون، قضية فلسطين، الامم المتحدة، نيويورك، 1979، ص2؛ نبيه الاصفهاني، "الامم المتحدة ودمغ الصهيونية بالعنصرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 44، القاهرة، نيسان 1976، ص93-96؛ غسان العطية، المصدر السابق، ص52؛

Distr, General, NAC/CON.5/ 1979, p. 57.

هو القلق من استخدام الدول العربية الفعال لسلاح النفط ومنظمة الدول المصدرة للنفط اوبك، والفرص التجارية التي تتفتح في الدول المنتجة للنفط، فضلا عن ارتفاع اسعار النفط الدولية وأن تركيا بحاجة ماسة للنفط لاسيما للنفط العربي. الذي ضرب الاقتصاد التركي في الصميم إذ ارتفعت اسعار النفط الذي تعتمد عليه تركيا بشكل كبير إلى اربعة اضعاف، مما ادى فيما بعد إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات التركي وصل إلى (3,4) مليار دولار في عام 1977[123].

كما تصاعدت الديون الخارجية لتركيا بصورة كبيرة خلال المدة (1970-1975) إذ ارتفعت من (1,9) مليار دولار إلى (14,6) مليار دولار[124]. فضلا عن ذلك حدث خلال هذه المدة كساد اقتصادي في اوربا مما ترك تأثيرا مباشرا في تركيا، فمع الركود الذي اصاب الاقتصاد الاوربي طلبت الحكومات الغربية من تركيا تقليل تصدير العمال اليها في الوقت الذي كان مليون عامل تركي ينتظرون النزوح إلى اوربا [125].

لم يؤثر الكساد الاوربي في تركيا في ازدياد البطالة فحسب، بل ترك تاثيرا كبيرا في ميزانها التجاري، إذ كانت تحويلات العمال الاتراك في الدول الاوربية تسد الفجوة بين الصادرات والواردات، سرعان ما ادى العاملان: البطالة وعجز الميزان التجاري، إلى تراكم دين خارجي متزايد بصورة لم يسبق لها مثيل، وهو ما اصبح القضية الكبرى في السبعينيات[126]. في الوقت الذي كانت فيه العلاقات التركية- الامريكية تشهد مزيدا من التدهور في اعقاب التدخل التركي في قبرص[127]، وما نتج عن هذا التدخل بقيام الكونجرس الامريكي باصدار قرار بايقاف المساعدات وفرض الحظر على تصدير الاسلحة إلى تركيا واكدت الولايات المتحدة ان حظر الاسلحة لن يرفع الا إذا اظهرت دلائل تشير إلى انتهاء الازمة القبرصية، وقد اثر القرار الامريكي كثيرا في القدرة العسكرية لتركيا التي بدأت تشهد ضعفا متراجعا في موقفها القتالي مما حدا بالاتراك إلى محاولة الحصول على مصادر اخرى للتسلح والمساعدات التقنية والمادية فكانت الدول العربية من بين الوجهات التي لجأت اليها تركيا[128]. فاتخذت على اثر ذلك جملة من الخطوات المهمة التي بيناها سلفا، لدعم القضية الفلسطينية.

وكانت إحدى اهم نتائج حرب تشرين/ اكتوبر ان الحظر المفروض على الدول الغربية التي ساندت اسرائيل فضلا عن الارتفاع الشديد لاسعار النفط جعل دول العالم، تسعى إلى كسب ود العرب وعند ذاك قد ظهر الحوار العربي- الاوربي، وطالما ان منظمة التحرير الفلسطينية اصبحت حجر الزاوية في السياسة العربية، الامر الذي جعل تركيا تسعى لعدم إغضاب العرب عليها، والتودد إلى منظمة التحرير الفلسطينية، فاعلنت موافقتها لاقامة مكتب المنظمة في انقرة خلال المؤتمر السابع لوزراء خارجية الدول

([123]).Y. Hershlag, the contemporary Turkish economy, London and New York, Routledge, 1988, p. 112.

([124])William Hale, The political and Economic development of modern Turkey, London, Croon Helm, 1981, p. 203.

([125]) احمد، النفوذ الاسلامي في تركيا، ص226.

([126])Ata Gil, "La turguie amarche force", Le Monde diplomantigue. No. 323, Feb. 1981, p. 2.

([127]) قامت تركيا في تموز واب 1974 باحتلال الجزء الشمالي من قبرص، اثارة هذه الخطوة ردود افعال عالمية مناهضة لها لاسيما من المعسكر الغربي، فعرضت القضية بسرعة على مجلس الذي طالب تركيا بالانسحاب الفوري من قبرص التي عدها جمهورية مستقلة ذات سيادة وعضو في الامم المتحدة ودعا المجلس إلى تطبيق قرار الجمعية العامة السابق 3212 والذي صادق عليه مجلس الامن، والقرار 3395 بشأن سيادة قبرص واستقلالها وانسحاب الجيوش الاجنبية منها. للتفاصيل ينظر:

Distr. General, NAC/CONF.5/1979, p. 60;

الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الواحد والثلاثون، قضية قبرص، الامم المتحدة، نيويورك، 1976، ص67.

([128])Metin Munir, Turkey reviws foreign after US Arms Embargo, the middle east, no. 6-11, 1975, p. 10;

ج.ب. ديروزيل، التاريخ الدبلوماسي،ترجمة نور الدين حاطوم ، دار الفكر الحديث ، بيروت ،1966 ، ص494-495؛ محمد وفاء حجازي، "عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 227، بيروت، كانون الثاني 1998، ص49 ؛ معوض صناعة القرار في تركيا ، ص273.

الاسلامية في ايار 1976[129]، وفي اوائل عام 1977 وصل سعيد كمال نائب رئيس المنظمة للمكتب السياسي إلى انقرة وناقش الوضع التمثيلي للمنظمة في تركيا وحصل على المستوى الدبلوماسي (ممثلية) لها وفتح مكتب للمنظمة في انقرة[130].

جاءت عضوية تركيا في منظمة المؤتمر الاسلامي عام 1976، بالرغم من مشاركتها في المؤتمرات الاسلامية قبل هذا التاريخ ، كنتيجة ولو جزئية لتلك العوامل التي مر ذكرها، تعزز اتجاه تركيا نحو مساندتها للقضية الفلسطينية، فشاركت في المؤتمر الاسلامي السابع لوزراء خارجية الدول الاسلامية، وحضر المؤتمر زعيم القبارصة الاتراك رؤوف دنكتاش الذي اوضح للمؤتمرين اوجه التشابه بين وضع الاتراك في قبرص ووضع العرب في فلسطين، ونتيجة لذلك تبنت المنظمة قرار ينص على ان الجماعتين العرقيتين في قبرص هما شريكان متساويان في جمهورية قبرص المستقلة [131].

نتيجة لتأييد بعض الدول العربية للموقف التركي، على اثر قرار الجمعية العامة المرقم (3395) الذي دعا القوى العسكرية الاجنبية كافة للانسحاب من قبرص [132]، فشعرت تركيا بالامتنان من الموقف العربي فبدأت سياسة جديدة اكثر تقربا من الدول العربية وقضيتهم المركزية، وتجلى ذلك في برنامج الحكومة التركية المنتخبة عام 1977 برئاسة بولند اجاويد[133] (Bulent Ecevit 1925-2002) والذي جاء فيه "على تركيا ان تتعاون مع الدول العربية في مجال الصناعة والتكنولوجيا والمجالات الاخرى لان علاقاتنا معها تستند إلى روابط تاريخية وثقافية وروحية ونحن مقتنعون بان الحل السليم في الشرق الاوسط هو انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق الشرعية والقومية للشعب الفلسطيني"[134]، وهو موقف اختلف عن موقف الحكومات التركية السابقة، تجاه القضية الفلسطينية فقد جاءت بصورة علنية واضحة.

خلال مدة السبعينيات من القرن الماضي ونتيجة للتطور الذي صاحب العلاقات العربية- التركية من جهة ومواقف بعض الاحزاب من اسرائيل وتاثيرها على الراي العام التركي من جهة اخرى، فقد ادى ذلك إلى قيام الاحزاب والتيارات الاسلامية واليسارية السياسية التركية تطالب بوضوح ولاول مرة الحكومة باتخاذ مواقف اكثر تقدما من القضية الفلسطينية، وتعبر عن مساندتها لها، واستيائها من السياسة الاسرائيلية باعتبارها سياسة قائمة على التوسع، وكان لهذه الحملة الاعلامية دورها في الراي العام، الذي اخذ ينادي

([129])Ülman, op.cit., s. 21.

([130])Ibid, s. 21.

([131]) صحيفة الانوار اللبنانية، العدد 742 في تموز 1980؛ النعيمي، تركيا والوطن العربي، ص54.

([132]) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة (31)، قضية قبرص، المصدر السابق، ص67.

([133]) ولد عام 1925 في استانبول، انهى دراسته الثانوية عام 1944 من كلية روبرت ثم درس لمدة عامين في كلية اللغات وبعد عودته إلى تركيا عمل في صحيفتي (اولوس وخلقجي). سافر بعدها إلى الولايات المتحدة للدراسة في جامعة هارفرد وبقي هناك مدة عام واحد، ثم عاد إلى تركيا عام 1957. برز اجاويد على الساحة السياسية منذ عام 1967 عندما نشبت ازمة داخل حزب الشعب الجمهوري، حيث مثل اجاويد الاتجاه اليساري الذي ينادي بضرورة اجراء اصلاحات مختلفة على الديمقراطية البرلمانية في البلاد،= =التي كان قد وضعها الجيش منذ عام 1961. انتخب اجاويد رئيسا لحزب الشعب الجمهوري خلفا لعصمت اينونو عام 1972. وفي عام 1973 تمكن اجاويد من تشكيل اول حكومة ائتلافية في تاريخه السياسي مع حزب الخلاص الوطني ثم شكل حكومته الائتلافية الثانية عام 1977. حظر عن العمل السياسي بعد انقلاب 12 ايلول 1980. وبعد عودته إلى النشاط السياسي عام 1987 شكل الحزب اليساري. وفي عام 1998 شكل اجاويد حكومته الثالثة في تاريخه السياسي واستمرت حتى عام 2002 للتفاصيل ينظر: الاصفهاني ، المصدر السابق ، ص98 ؛ النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ، ص192 – 193 ؛
Omer Celik, "Turkey and the fate of Political Islam" in: Morton Abramowitz (ed), the united states and Turkey: Allies in need, New York: the century foundations press, 2003, p. 66-67.

([134]) العلاف واخرون، العلاقات التركية- الصهيونية، ص5؛ النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، ص357.

بانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة وتحقيق الحقوق المشروعة للفلسطينيين وبضمنها حقهم في تاسيس دولتهم الخاصة بهم[135].

طالب حزب السلامة الوطني بزعامة نجم الدين اربكان والذي يمثل الاتجاه الاسلامي في تركيا بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية كافة مع اسرائيل وطالب بدعم نضال الشعب الفلسطيني في كفاحه من اجل استرداد حقوقه القومية وممارسة سيادته على ارضه الفلسطينية[136]، وقد اشارت الصحف واكدت مواقف الحزب وزعيمه اربكان من اسرائيل، واخذ اليهود في تركيا يعبرون عن قلقهم تجاه النهضة الاسلامية التي يتزعمها حزب السلامة الوطني [137]، وسعيه طيلة مدة ائتلافه مع الاحزاب في الحكومات التركية منذ مطلع السبعينيات باتجاه الضغط عليها من اجل قطع العلاقات مع اسرائيل وكرر دعواته لتحقيق ذلك وتجسد ذلك من خلال نشاطات الحزب المعادية لاسرائيل لاسيما قيادته للمظاهرات في الاماكن التي يتواجد فيها اليهود الامر الذي اثار حفيظتهم هناك وتقدموا بالاحتجاج على هذه الاعمال[138].

من جانب اخر عمد اربكان إلى توظيف الرأي العام الممثل بالبرلمان التركي لشرح مخاطر التوسع الاسرائيلي في المنطقة، إذ حذر رئيس الكتلة البرلمانية لحزب السلامة الوطني في اثناء مناقشة ميزانية وزارة الدفاع في المجلس الوطني الكبير بتاريخ 23 شباط 1979 قائلا: "ان الكيان الصهيوني الذي قام على خرافة الوطن الموعود، يشكل خطرا على امن وسلامة دول المنطقة، ذلك لان الخرائط الخاصة بهذه الامبراطورية المزعومة تشمل مناطق عديدة من تركيا، من ضمنها جبال طوروس ومناطق اخرى..."[139]، وضمن حملة الدعم لقضية فلسطين قالت الكاتبة التركية زينب نشه: "ان مصالح اسرائيل الاستراتيجية ومجالها الحيوي التوسعي تغطي، فضلا عن الدول العربية، حوض البحر المتوسط وتركيا وايران والباكستان ودول الخليج العربية وافريقيا الشمالية والوسطى، ولقد تحولت اسرائيل نتيجة مساندة الغرب الامبريالي اللامحدودة وحصانتها المقدسة وارهابها غير المعاقب عليه... إلى حيوان مفترس، غير انه يمكن القضاء عليه بكلمة واحدة.. بسيطة، هي فلسطين"[140].

ردا على استقبال الحكومة التركية للوفود الاسرائيلية، وتعبيرا منها على تأييدها للقضية الفلسطينية، جرى استقبال شعبي حاشد فضلا عن الاستقبال الرسمي لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، فاستقبل بولند اجاويد في انقرة ياسر عرفات[141](1924- 2004) الذي وصل لافتتاح مقر المنظمة في 5 تشرين الاول

([135]) عمر كوركجي اوغلو، "الراي العام التركي، اتجاهات الامتين نحو القضايا العامة"، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للعلاقات العربية- التركية للفترة من 25-28 نيسان 1985، ترجمة: صلاح سليم، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 1985، ص52.

([136]) الداود، "العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها"، ص68؛ سيزر، المصدر السابق، ص27.

([137]) نقلاً عن صحيفة دافار الاسرائيلية، العدد الصادر في 2 ايلول 1980.

([138]) المصدر نفسه.

([139]) كان نائب رئيس الوزراء وزعيم حزب السلامة الوطني نجم الدين اربكان يلح منذ عام 1975 على رئيس الوزراء ديميريل بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل توثيقا لعلاقات تركيا مع العرب غير أن الاخير أكد في البرلمان أنه يؤيد تطوير العلاقات مع العرب، لكنه لايؤيد قطع العلاقات مع اسرائيل أو سحب الاعتراف بها. ينظر: الداقوقي، فلسطين والصهيونية، ص47-53؛ النعيمي، الحركات الاسلامية الحديثة في تركيا، ص151.

([140])Cumhuriyet, 18 mayss 1984, Bu bilgi orhin oğlu under transface oldu, s. 559.

([141]) ولد في القاهرة عام 1924 ، اسمه الحقيقي محمد ياسر عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني وكنيته "أبو عمار" . سياسي فلسطيني ورمز لحركة النضال الفلسطيني من اجل الاستقلال . ، وهو القائد العام لحركة فتح أكبر الحركات داخل المنظمة التي أسسها مع رفاقه عام 1959 ترأس منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1969 كثالث شخص يتقلد هذا المنصب منذ تأسيس المنظمة عام 1964 ، انتخب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1996 . كرس معظم أوقاته لقيادة النضال الوطني الفلسطيني مطالبا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . قاد الكفاح الفلسطيني من عدة بلدان عربية بينها الأردن ولبنان وتونس . أهم تحول سياسي في مسيرته حدث عندما قبل بقرار مجلس الامن الدولي رقم 242 =

=بعد انعقاد مؤتمر مدريد ، وبعد قبول المنظمة بحل الدولتين دخل في مفاوضات سرية مع الحكومة الاسرائيلية تمخضت عن توقيع اتفاقية أوسلو والتي أرست قواعد سلطة وطنية فلسطينية في الأراضي المحتلة وفتح الطريق

1979[142]، وقال اجاويد "ان واجب بلاده التاريخي يقضي بان تكون تركياإلى جانب الشعب الفلسطيني ومع حريته واستقلاله"[143].

جاء موقف تركيا المعلن من اسرائيل بانها تعرقل جميع الجهود الهادفة إلى التوصل إلى سلام دائم في الشرق الاوسط [144]، وترى تركيا بأن اية محادثات تجري دون ان تتمثل فيها منظمة التحرير الفلسطينية لا تعني شيئا ولا يمكن ان تؤدي إلى نتائج ذات مغزى [145]، وبذلك اصحبت تركيا اول بلد عضو في حلف شمال الاطلسي والدولة العلمانية الوحيدة في منظمة المؤتمر الاسلامي، يقيم علاقات دبلوماسية مع منظمة التحرير الفلسطينية [146]، وبالرغم من ذلك رفضت تركيا قطع علاقاتها باسرائيل بل وهددت بالانسحاب من منظمة المؤتمر الاسلامي في حال الضغط عليها حول ذلك [147].

وهكذا ابقت تركيا خطوطها مفتوحة لكل الاحتمالات، سواء ازاء العالم العربي أو منظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا وصفت حقيقة عقد السبعينيات من القرن الماضي بالذهبية في مستوى العلاقات العربية-التركية، التي سرعان ما عادت إلى المراوحة اثر انهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل اثر توقيع اتفاقية

أمام المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية . بعيد توليه السلطة ، فاز مع اسحاق رابين وشمعون بيريز بجائزة نوبل للسلام عام 1994 . وعلى أثر تدهور حالته الصحية تم الاعلان الرسمي عن وفاته في 11 تشرين الثاني 2004 . للمزيد ينظر : آمنون كابليوك ، عرفات الذي لا يمكن قهره ، سيرة ذاتية عن حياة عرفات ، دار فاير ، باريس ، 2004 ؛

http// ar . Wikipedia . org ; www.aljazeera .net – news – archive = 97049 .

(142) تقرير من وزير الخارجية الامريكية، واشنطن، إلى السفارة الامريكية في انقرة في 16 تشرين الثاني 1979، في سلسلة وثائق وكر الجاسوسية، الرقم 41، تدخلات اميركا في الدول الاسلامية تركيا، منشورات الوكالة العالمية، بيروت، 1991، ص153-155؛ جريدة اضواء الانباء التركية، العدد 40 في 28 ايلول 1984؛ وزارة الخارجية، معلومات ارشيفية حول تركيا واسرائيل، في 27 شباط- اذار 1986، ص3-7؛ علي ال كارسمو نغلو، "امن تركيا والشرق الاوسط"، مجلة فورن افيرز الفصلية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1984، ص14؛

Merl Repory, Turkey, middle east research institute, university of Penssylvania, U.S.A, 1984, p. 39.

ويمكن اعتبار هذا الافتتاح متأخرا إذا ما علمنا ان اعتراف تركيا بالمنظمة كان عام 1975، فقد لعبت بعض التوترات على الساحة التركية دورا في تأخير ذلك، فعلى سبيل المثال قام مجموعة من اعضاء منظمة فتح وضع قنبلة في الجناح الاسرائيلي في المعرض الدولي في ازمير عام 1969، والقي القبض على بعض المنتمين للمنظمة ومنهم اتراك اعترفوا انهم كانوا يريدون ضرب المصالح الاسرائيلية والامريكية في تركيا، واعترفوا انهم تدربوا في سوريا والعراق والاردن. من جانب اخر وقعت حادثة اثارت تركيا بشكل مباشر وعجلت في فتح مكتب المنظمة الا وهي الهجوم على السفارة المصرية في 13 تموز 1979 من قبل اربعة افراد من الفصائل الفلسطينية على السفارة في انقرة احتجاجا على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وطالبوا تركيا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر واطلاق سراح اثنين من رفاقهم المعتقلين في مصر. غير ان منظمة التحرير الفلسطينية اظهرت ردة فعل على ذلك الهجوم واعلنت انها مستعدة للقيام بوساطة إذا ما ارادت الحكومة التركية، بناءا على ذلك وصلت لجنة من منظمة التحرير برئاسة ابو فراس واستسلم الافراد الاربعة وحكم عليهم بالموت في 25 تشرين الاول 1979. للتفاصيل ينظر: صويصال، المصدر السابق، ص302؛

Ülman, op.cit., s. 22; Public record office, Fco 7/987, no.2/17, British embassy Ankara7-February, 1970.

(143) صحيفة السفير اللبنانية، العدد 1399 في 13 ايلول 1979.

(144) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ط1، ابو ظبي، 2009، ص60؛

Ülman, op.cit., s. 23.

(145) صويصال، المصدر السابق، ص308.

(146) صحيفة اللواء اللبنانية، العدد 3575، في 18 شباط 1986؛ شاكماك، المصدر السابق، ص106؛ نازلي معوض احمد، "التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية المعاصرة"، في كتاب العلاقات العربية- التركية من منظور عربي، المصدر السابق، ص331.

(147) تقرير السفارة الامريكية في انقرة إلى وزير الخارجية الامريكية، واشنطن، في 17 ايار 1979، في سلسلة وثائق وكر الجاسوسية، الرقم 41، ص113-115.

كامب ديفيد بينهما هذه الاتفاقية التي سهلت إلى حد كبير، وبدون أي ضجة أو ردود فعل عربية، إلى عودة العلاقات التركية- الاسرائيلية فيما بعد [148].

يمكن القول ان الموقف التركي تطور لصالح قضية فلسطين، لاسيما بعد ان تعرضت تركيا لظروف دولية قاسية سبقت الاشارة اليها، ومرت بفترات من القلق السياسي دفعها إلى تبني موقف ايجابي من القضية الفلسطينية انسحب هذا على علاقاتها مع اسرائيل، إذ جاء موقفها على حساب علاقاتها مع اسرائيل على الرغم من عدم قطعها للعلاقات الدبلوماسية، الا انها بالمقابل اعترفت بحقوق الفلسطينيين القومية والسياسية وهذا تطور نوعي لنظر تركيا ازاء قضية العرب فلسطين، ومهما قيل حول العلاقات الودية بين تركيا واي دولة عربية، فإن علاقات تركيا مع اسرائيل ستبقى المحك الحقيقي لموقف تركيا تجاه الدول العربية.وتأسيسا على ذلك فأن المواقف التركية تجاه البلدان العربية ولاسيما القضية الفلسطينية في كلا العقدين كانت غير متطابقة مع مواقف وسياسة حلفائها الغربيين واسرائيل .

الخاتمة والاستنتاجات

ويمكن القول أن سياسات تركيا تجاه المشرق العربي تاثرت بمحددات وثوابت ومتغيرات وخيارات افرزتها الاوضاع الداخلية فيها من جهة وطبيعة التطورات الاقليمية والدولية، من جهة ثانية ، ومع ذلك يمكن اجمال تلك المحددات بالامور الاتية :

أولاً: التراث التركي الذي خلفه الحكم العثماني وانتقال المنطقة العربية من هذا الحكم بعد انهياره إلى الهيمنة الغربية.

ثانياً: اصبحت العلاقات العربية - التركية بين المد والجزر بصورة عامة طوال مدة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والاشتراكي، وانحياز تركيا إلى المعسكر الغربي والى تطبيق مشاريع اقليمية وسياسية وامنية في المنطقة العربية، وهو ما اساء في ظروف الحرب الباردة إلى الاوضاع والتطورات العربية لاسيما ما يتعلق منها بالصراع العربي الاسرائيلي، ومبدأ عدم الانحياز والمد القومي العربي والقضية الفلسطينية.

ثالثاً: مشكلات الجوار، الحدود المشتركة والأنهار المشتركة وشؤون الأقليات وأوضاعها المحلية، ولم تغّلب تركيا في معالجتها هذه المشكلات مبدأ حسن الجوار ومراعاة مصالح الاطراف الأخرى وحقوقها كما هو الحال في مسألة مياه نهري دجلة والفرات.

أيدت تركيا لاسيما من الناحية السياسية ومنذ وقت مبكر من خلال علاقاتها مع القوى الغربية من ناحية واسرائيل من ناحية اخرى، جميع الخطوات التي كانت تهدف بالاساس إلى الوقوف بوجه المد القومي العربي

توقعت تركيا أن يقابل ولاءها للغرب بالمزيد من الدعم لسياستها الإقليمية مع جوارها الجغرافي إلاَّ أن متغيرات منتصف الستينات من القرن الماضي المتمثلة بتدهور العلاقات التركية مع الغرب وموقف الولايات المتحدة من صراع تركيا مع اليونان حول جزيرة قبرص شكل مبررات قوية للدبلوماسية التركية للعمل على تحسين علاقات تركيا مع البلدان العربية التي بدت واضحة منذ أواسط الستينات، وشجع العدوان الإسرائيلي وقيام حرب حزيران 1967 تركيا على اتخاذ مواقف متضامنة مع العرب، وأصبحت أكثر وضوحاً في السنوات اللاحقة، مما انعكس بدوره ايجابيا على العلاقات العربية التركية التي شهدت تطورات ملحوظة هيأتها أجواء مناسبة لجذب اكبر عدد من المؤيدين العرب للسياسة التركية تجاه القضية القبرصية، فضلا عن رغبة تركيا الملحة في توسيع تعاملها الاقتصادي والتجاري مع البلدان العربية، مما هيأ الفرصة لتركيا للتخلي عن سياستها السابقة تجاه البلدان العربية لاسيما مصر لكسر طوق العزلة الذي

(148) روبنس، المصدر السابق، ص98.

أحست به أثناء طرح القضية القبرصية في الامم المتحدة عام 1965، وعلى الرغم من عدم قناعة العرب بحدوث تغيير جذري في مواقف تركيا والحصول منها على دعم واضح وصريح في صراعهم ضد اسرائيل، ألا انهم حاولوا تحييد تركيا في حالة قيام حرب جديدة في المنطقة كما حصل عام 1967.

لقد رفضت تركيا توجيهات اسرائيل العداونية، وعدم اعترافها بحقوق العرب بالحفاظ على سيادة اراضيهم، فقد نددت بالعدوان الاسرائيلي على مصر وسوريا اثناء حرب تشرين الأول 1973 وكان الموقف التركي موقفاً ودياً ومؤيداً للحق العربي، كذلك رفضت تركيا استخدام القواعد العسكرية التابعة لحلف شمال الأطلسي في اراضيها لصالح اسرائيل، كما أن موقف الدول الاوربية المشتركة من العمال الاتراك والازمة الاقتصادية التي عاشتها تركيا في اوائل السبعينيات من القرن الماضي جعلت تركيا تدرك خطأ الوجهة الواحدة في تحركاتها السياسية ومدى خطأ سياستها الرامية للاندماج بالغرب وتجاهل جذورها الثقافية والدينية الشرقية وجاءت الثورة النفطية وتراكم الموارد لدى الدول العربية لاسيما بلدان الخليج العربي أوائل عقد السبعينيات لتنبه الساسة الاتراك إلى الفرص الواعدة التي تبنأ بها المنطقة، ومدى المنافع التي يمكن أن تحققها من خلال توطيد علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، فضلا عن استخدام علاقاتها بالمنطقة كورقة ضغط وابتزاز ضد الغرب جراء موقفه من القضية القبرصية والتلويح بالكف عن دورها كحامية للجناح الجنوبي الشرقي لحلف شمال الأطلسي.